



عقود استخراج النفط والغاز

مجالات التلاعب والتزوير

تاريخ الإصدار: 26 أيلول / سبتمبر 2023

أولاً: أدوات التلاعب في مجال النفط والغاز

1. الإبلاغ الخاطئ عن الاحتياطات
2. التضليل البيئي
3. تجاوز اللوائح
4. تسعير التحويل وتحويل الأرباح
5. التهرب من حقوق الملكية
6. قياس الاحتياط
7. الرشوة والفساد
8. التداول من الداخل
9. التلاعب بالأسعار
10. الاحتياط التعاقدي
11. السرقة والتخزين غير القانوني

ثانياً: بعض القضايا البارزة المتعلقة بالتلاعب والغش في صناعة النفط

1. فضيحة إنرون (2001)
2. فضيحة احتياطات شل (2004)
3. تسرب النفط من شركة بي بي ديب ووتر هورايزون (2010)
4. فضيحة بتروبراس (2014)
5. فضيحة أوننا أويل (2016)
6. فساد النفط في نيجيريا
7. التقاضي في الإكوادور وشيفرون (تكساكو)

ثالثاً: آليات مكافحة التلاعب التي على الدولة المضيفة استخدامها

1. إطار تنظيمي قوي
2. عملية تعاقد شفافة
3. عمليات التدقيق المنتظمة
4. القياس الفعال
5. بناء القدرات
6. حماية المبلغين عن المخالفات
7. التعاون الدولي
8. المشاركة المجتمعية
9. العقوبات والجزاءات
10. مبادرات الشفافية
11. تعزيز الأنظمة القضائية
12. التقارير العامة
13. تعاون أصحاب المصلحة
14. الحد من الاحتكارات وتشجيع المنافسة

الخاتمة: التوصيات

المصادر

مقدمة

لقد شهدت صناعة النفط، مثل أي صناعة أخرى، حالات من التلاعب والغش طوال تاريخها. في حين أن العديد من الشركات النفطية الكبرى تحاول أن تبني جسور ثقة بينها وبين الدول المنتجة لمصادر الطاقة، تظهر بعض الحالات التي انخرطت من خلالها بعض الشركات الاستثمارية الكبرى في مجال النفط والغاز في ممارسات خادعة للسيطرة والهيمنة على السوق العالمية. من هنا تطرح العديد من الإشكاليات والتساؤلات حول أدوات التلاعب والكذب التي تستخدمها بعض الكيانات الفاعلة في مجال الطاقة للسيطرة، والهيمنة الكاملة على منابع النفط والغاز، وصولاً إلى حرمان الدول المنتجة من حقوقها المشروعة في استثمار مواردها بشكل طبيعي.

تطرح هذه الورقة بعض أنواع وأدوات التلاعب والخداع التي تتعامل بها بعض الشركات الاستثمارية الكبرى في مجال النفط والغاز، وتستخدمها خاصة في عمليات التنقيب والاستخراج وتحديد الكميات والأرباح والتحكم في أسعار السوق في الصناعة النفطية. كما بعض الحالات والقضايا المتعلقة بالغش والتلاعب والفساد في مجال النفط والغاز، إضافة إلى جملة من الأدوات والآليات التي يمكن للدولة المضيفة لشركات الاستثمار في مجال التنقيب والاستخراج والتحويل استخدامها لحماية حقوقها ومواردها وثرواتها الطبيعية. وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع وخطورته تطرح الورقة جملة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها والبناء عليها، لتوفير كل السبل الكفيلة بحماية حقوق الدول المنتجة، وخاصة الدول المستهدفة في التعامل مع شركات الاستثمار الكبرى الأكثر خبرة في مجال التنقيب والاستخراج والتحويل للثروات النفطية وللغاز.

أولاً: أدوات التلاعب في مجال النفط والغاز

يعد الإبلاغ الخاطئ عن الاحتياطات مصدر قلق كبير في صناعة النفط لأن قيمة شركة النفط غالباً ما ترتبط بكمية النفط والغاز التي تدعي أنها تمتلكها في الاحتياطي. فيما يلي كيفية قيام الشركات بالإبلاغ عن الاحتياطات بشكل خاطئ وبعض الحالات البارزة:

1. الإبلاغ الخاطئ عن الاحتياطات

• أساليب الإبلاغ الخاطئة عن الاحتياطات

- أ.** التوقعات المفرطة في التفاؤل: قد تستخدم الشركات افتراضات مفرطة في التفاؤل بشأن كمية النفط أو الغاز التي يمكن استخراجها اقتصادياً من المكن. وهذا يعني المبالغة في تقدير الاحتياطات المتوفرة لديها في الاحتياطي لتعزيز أسعار أسهمها أو لجذب المستثمرين.
- ب.** التفسير غير الصحيح للبيانات: غالباً ما يتضمن تقدير الاحتياطات تفسير البيانات الجيولوجية والهندسية. قد يؤدي سوء التفسير، سواء كان مقصوداً أم لا، إلى أرقام احتياطية غير صحيحة.
- ت.** الفشل في تحديث الاحتياطات: قد لا تخفض الشركات تقديراتها الاحتياطية عندما تشير البيانات الجديدة إلى أن التقديرات السابقة كانت مرتفعة للغاية.
- ث.** التضليل المتعمد: في بعض الحالات، قد تقدم الشركات عن عمد بيانات كاذبة أو تستخدم ممارسات خادعة لتضخيم تقديرات الاحتياطي. كما قد تقوم الحكومات الوطنية بالإبلاغ عن احتياطاتها بشكل محدود للامتثال لحصص أوبك أو الاتفاقيات الدولية الأخرى.

يرى عدد متزايد من خبراء سوق النفط أن أعضاء أوبك يبالغون إلى حد كبير في تقدير احتياطاتهم النفطية. ورغم أن التوقعات الضمنية للاقتصاد العالمي كارثية، فإن الحوافز التي تدفع إلى المبالغة في الإبلاغ تظل غير واضحة.

يقول فيليب سوري¹ " أدى الارتفاع في السنوات الاخيرة في أسعار النفط الخام إلى إحياء المخاوف القديمة بشأن أمن الطاقة. بالإضافة إلى عدم الأهمية السياسية والجيولوجية، يشير عدد صغير ولكن متزايد من خبراء السوق إلى أن الإفراط في الإبلاغ عن احتياطيات النفط الخام هو أحد مصادر عدم اليقين، وربما يكون مثيراً. وهكذا، يلاحظ أن المملكة العربية السعودية وإيران قد يكون لديها احتياطيات أقل بكثير من تلك المدرجة علناً". ويضيف فيليب سوري بأن [مجلة الإيكونوميست ذكرت تحذيرات](#) من أن الموردين "مثل الكويت قد لا يمتلكون سوى نصف احتياطيات النفط " حسبما ذكرت رسمياً. تدعي مجموعة مراقبة الطاقة، وهي مؤسسة بحثية مقرها ألمانيا، أنه عند تطبيق "نفس المعايير التي هي ممارسة شائعة مع الشركات الغربية، يجب تخفيض قيمة بيان [المملكة العربية السعودية] عن الاحتياطيات المؤكدة بنسبة 50٪، ونتيجة لذلك، تعتقد فرقة العمل الصناعية البريطانية الممولة من القطاع الخاص المعنية بذروة أمن النفط والطاقة أن "الاحتياطيات العالمية المؤكدة التي تبلغ 1200 مليار برميل ربما تكون مبالغ فيها بما لا يقل عن 300 مليار برميل" كما أعربت وكالة الطاقة الدولية (IEA) عن شكوكها بشأن موثوقية التقارير الرسمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي لم يتم تدقيقها من قبل مدققين مستقلين" لعقود من الزمن. وتشير صحيفة وول ستريت جورنال إلى أن إمدادات النفط الخام في المستقبل يمكن أن تكون أقل بكثير مما كان يعتقد في السابق. ويقال في بعض الأحيان أن أعضاء أوبك يببالغون في الإبلاغ عن الاحتياطيات لزيادة حصص الإنتاج المخصصة لهم. في الواقع، تم إنشاء نظام الحصص الخاص بمنظمة أوبك رسمياً في مارس 1983، في الوقت الذي قام فيه العديد من أعضاء أوبك بزيادة كبيرة في احتياطياتهم النفطية المبلغ عنها. ولكن إذا كانت لعبة الحصص الاستراتيجية هي السبب الواضح والوحيد، فإن المشاركين في السوق سوف يصحون مثل هذه التقارير الزائفة. وفي غياب هذا التصحيح الطبيعي، يتكرر السؤال المركزي حول ما إذا كان لدى البلدان المصدرة للنفط دوافع لخداع الأسواق استراتيجياً².

تتلخص كل هذه المعلومات في الصورة التالية: تمتلك شركات النفط الوطنية الغامضة قدرًا كبيرًا من المعلومات الخاصة حول أجزاء كبيرة من احتياطيات النفط الخام العالمية - وهي معلومات من المحتمل، ولكن ليس بالضرورة، أن تستغلها من خلال الإفراط المزعوم في الإبلاغ عن احتياطياتها. وإذا تبين بعد ذلك أن الإمدادات النفطية المستقبلية وهمية، فإن العواقب الاقتصادية ستكون، على أقل تقدير، مزعجة للغاية³. ومع ذلك، لا تزال الدوافع الفعلية للإبلاغ المفرط المزعوم غير واضحة إلى حد كبير. بالنسبة لخبير الاقتصاد، الذي لا يعرف التفاصيل الجيولوجية ولكنه مدرب على التعامل مع التوقعات العقلانية، يطرأ عليه النوع التالي من الأسئلة: لماذا يخطئ موردو النفط في الإبلاغ عن احتياطياتهم؟ في ظل أي ظروف يمكن أن تكون تقاريرهم الخاطئة ذات مصداقية؟ هل من المحتمل أن يتم تلبية هذه الظروف؟ وفي نهاية المطاف، هل ينبغي لموردي النفط التقليل من التقارير بدلاً من المبالغة فيها، حيث أن النقص المتوقع سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار الحالية؟

ملاحظة: يشير فيليب سوري⁴ إلى أنه في ظل المعلومات غير المتماثلة حول احتياطيات الموارد الطبيعية، يمكن للإبلاغ المفرط الموثوق به أن ينشأ من افتراضين قياسيين لاقتصاديات الموارد القابلة للاستنزاف: التغيير الفني الموجه والعرض الاحتكاري. وفقاً **للافتراض الأول**، يمكن للوكلاء الاقتصاديين أن ينخرطوا في تطوير مكلف لتكنولوجيات استبدال الموارد - والتي تسمى من الآن فصاعداً بالبحث والتطوير البديل. وفي ظل هياكل الطلب القياسية، تتناقص عائدات هذا البحث والتطوير البديل في حجم العرض المستقبلي للموارد الطبيعية. ونتيجة لذلك، بما أن الإفراط في الإبلاغ عن الاحتياطيات بنجاح يؤدي إلى زيادة العرض المستقبلي المتوقع، فإنه يشبط البحث والتطوير البديل، وبالتالي يزيد من القوة السوقية المستقبلية للمورد الحالي. وباعتباره محتملاً **(وفقاً للافتراض الثاني)**، يستفيد المورد الحالي من هذه الزيادات في القوة السوقية من خلال الزيادات في الأرباح، وهو ما يفسر الإفراط في

¹ Philip Saure, Swiss National Bank, Misreporting of Natural Resources Reserves, May 2008.

² Philip Saure, 2008.P4-5.

³ Philip Saure, 2008.P6.

⁴ Philip Saure, 2008.P13-15.

الإبلاغ في المقام الأول. وفي ظل التوقعات العقلانية، تتطلب الشروط المسبقة لهذه الآلية أن تكون فعالة، أولاً، أن تكون المعلومات حول احتياطات الموارد الطبيعية خاصة، وثانياً، أن تكون التقارير الخاطئة الناجمة ذات مصداقية ومدعومة بإجراءات يمكن ملاحظتها⁵. من هذا المنطلق، يميل مصدري الموارد الطبيعية إلى المبالغة في الإبلاغ إذا كان البحث والتطوير البديل يتفاعل بشكل كبير مع العرض المستقبلي المتوقع للموارد الطبيعية، وإذا كانت تكاليف الإشارة المطلوبة لا تتجاوز فوائد انخفاض البحث والتطوير البديل.

• بعض القضايا المتعلقة بالإبلاغ الخاطئ

أ. رويال داتش شل (2004)⁶: صدمت شركة شل العالم المالي عندما أعلنت أنها بالغت في تقدير احتياطياتها النفطية المؤكدة بنسبة 20%، والتي بلغت ما يقرب من 4 مليارات برميل. وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في أسعار الأسهم، واستقالة كبار المسؤولين التنفيذيين، وفرض غرامات من الهيئات التنظيمية.

قالت [مجموعة Royal Dutch/Shell](#) إن المبالغة في تقدير احتياطياتها المؤكدة من النفط والغاز أدت إلى تضخيم الأرباح بمقدار 276 مليون دولار، وأن المحاسبة "غير الملائمة" في مجالات أخرى أدت إلى زيادة الأرباح بمقدار 156 مليون دولار إضافية. ويأتي هذا التنقيح بعد سلسلة محرجة من الإفصاحات التي أدت في المجمل إلى خفض احتياطيات الشركة المبلغ عنها بنحو الربع وأدت إلى رحيل العديد من كبار المسؤولين التنفيذيين. أكبر مراجعة تخفيضية كانت في عام 2002، عندما أدت المحاسبة الخاطئة إلى المبالغة في تقدير الأرباح بمقدار 208 ملايين دولار. وفي عام 2001، بلغ التخفيض 56 مليون دولار؛ وفي عام 2000 كان 122 مليون دولار، أما قبل عام 2000، فقد كان 46 مليون دولار. وكشفت الشركة عن الأرباح المبالغ فيها في ملف قدمته إلى لجنة الأوراق المالية والبورصة، موضحة أنه بالإضافة إلى محاسبة الاحتياطيات الإشكالية، فقد ارتكبت أيضًا أخطاء في طريقة حساب تكاليف التنقيب، وبعض عقود الغاز، وأرباح الشركة الأم في السهم الواحد من النفط. ومع ذلك، بسبب التغيير الذي تم الإعلان عنه في الطريقة التي ستحاسب بها شركة RoyalDutch/Shell الآن مخزوناتهما من النفط والغاز، قالت شركة الطاقة العملاقة إن صافي دخلها لعام 2002 كان في الواقع أعلى مما تم الإبلاغ عنه سابقاً أي 9.72 مليار دولار، عما ذكر في فبراير 2003 أي 9.42 مليار دولار.

أدى الإصلاح المحاسبي إلى انخفاض صافي دخل شركة Royal/Dutch Shell في عام 2001 إلى 10.35 مليار دولار، بانخفاض عن 10.85 مليار دولار التي أعلنت عنها في فبراير 2002، في حين زاد صافي دخلها في عام 2000 بشكل طفيف إلى 12.87 مليار دولار، ارتفاعاً من 12.7 مليار دولار المعلن عنها في أوائل عام 2001. وفي سلسلة من أربع تعديلات بدأت في يناير 2004، خفضت شركة شل احتياطياتها المؤكدة بمقدار 4.47 مليار برميل، أو 23%.

إن الاحتياطيات المؤكدة هي كمية النفط والغاز التي تتوقع الشركة ضخها تجارياً إلى السطح. وهي مقياس حاسم للمستثمرين لأداء شركة النفط وقيمتها المستقبلية. لكن، أدت المبالغة في تقدير الاحتياطيات إلى استقالة رئيس مجلس الإدارة السير فيليب بي واتس، ورئيس التنقيب والإنتاج والتر فان دي فيجفر؛ والمديرة المالية جودي بوينتون. كما لفت انتباه المنظمين في الولايات المتحدة وأوروبا. كما طلب قادة شركة رويال داتش/شل من المساهمين الصفح والوقت لتجديد الشركة الأنجلو هولندية. علماً وأن شركة شل تمتلك هيكلًا غير عادي ثنائي القومية تسيطر فيه شركة البترول الملكية الهولندية على 60% من المجموعة وتمتلك شركة شل البريطانية للنقل

⁵ Philip Saure, 2008.P16.

⁶Shell Says Overstated Reserves Led to Exaggerated Profits, jul 4,2014.

<https://www.nytimes.com/2004/07/03/business/shell-says-overstated-reserves-led-to-exaggerated-profits.html>

والتجارة نسبة الـ 40 % المتبقية. وقد ألقى المستثمرون والمحللون على حد سواء باللوم على هذا الهيكل المرهق في انهيار الإدارة الذي أدى إلى مبالغة كبيرة في تقدير احتياطات الشركة من النفط والغاز.

ب. شركة إل باسو (2004): اضطرت شركة الغاز الطبيعي الأمريكية إلى خفض احتياطاتها المؤكدة المعلن عنها بنسبة 41% بسبب المبالغة في التقدير.

شركة إل باسو تقول "إن الاحتياطات ربما تم تزويرها"⁷. قالت شركة إل باسو، وهي شركة الطاقة المتعثرة في هيوستن، إن تحقيقًا خارجيًا توصل إلى أن بعض الموظفين ربما بالغوا عمدًا في تقدير احتياطات النفط والغاز، وأنها ستحتاج إلى إعادة تأكيد نتائج خمس سنوات. وقالت إل باسو، التي تكافح من أجل التخلص من ديون بمليارات الدولارات بعد فشل التوسع على غرار إنرون في تجارة الطاقة، في فبراير 2004 إنها ستخفض تقديراتها لاحتياطات النفط والغاز الطبيعي المؤكدة بمقدار 1.8 تريليون قدم مكعب، أو حوالي 41 %، وتحمل مليار دولار مقابل التخفيض. وفي أواخر مارس، قالت الشركة إن هيئة الأوراق المالية والبورصة بدأت تحقيقًا رسميًا.

استأجرت شركة El Paso مكتب المحاماة Haynes & Boone لإجراء تحقيقاتها الخاصة. وقالت إل باسو في بيان لها، إنها وجدت أنه في الفترة من 1999 إلى 2003، "استخدم بعض الموظفين أساليب عدوانية، وفي بعض الأحيان غير قابلة للدعم" لحجز الاحتياطات. بالإضافة إلى ذلك، قالت الشركة، إن بعض الموظفين، الذين لم يتم الكشف عن هويتهم، قدموا تقديرات احتياطية مؤكدة كانوا يعرفون، أو كان ينبغي أن يعلموا، أنها غير صحيحة عندما تم الإبلاغ عنها. وقالت الشركة إنه سيتم إعادة صياغة البيانات المالية للفترة من 1999 إلى 2003 لشركة El Paso والشركات التابعة لها، El Paso CG و El Paso Production Holding. ووجد التحقيق أن أيًا من كبار المسؤولين التنفيذيين الحاليين لم يشارك في الحجز غير الدقيق.

أصبحت كيفية تقدير شركات النفط والغاز لاحتياطاتها وحسابها واحدة من أهم القضايا في صناعة الطاقة، بعد أن قالت شركة رويال داتش/شل، التي يُنظر إليها منذ فترة طويلة على أنها واحدة من أكثر الشركات تحفظًا في الصناعة، في يناير/كانون الثاني 2004 إنها ستخفض تقديراتها من الاحتياطات المؤكدة بنسبة 20 %. وتعتبر هذه الاحتياطات من أهم الأصول لشركات النفط والغاز. توصل تحقيق أجرته شركة شل إلى أن بعض الموظفين قاموا على ما يبدو بحجز الاحتياطات حتى عندما علموا أنهم لم يلتزموا بمعايير لجنة الأوراق المالية والبورصة. وقال **محللون** إنه من المؤكد أن بيان إل باسو سيدفع المنظمين إلى التدقيق في مثل هذه الشركات بشكل أكثر شمولًا، وقد يؤدي الجدل إلى تغييرات كبيرة في كيفية حساب شركات النفط والغاز لمواردها الجوفية. ويقول خبراء قانونيون إن التحقيقات في شركتي إل باسو وشل قد تؤدي أيضًا إلى محاكمة بعض الموظفين. ورفضت كيم والاس، المتحدثة باسم إل باسو، التعليق على الموظفين المتورطين في المراجعة أو ما إذا كانوا لا يزالون يعملون في الشركة. وقالت السيدة والاس إن شركة Haynes & Boone لم تقدم إلى مجلس الإدارة تقريرًا مكتوبًا، ولن يتم نشر أي تقرير للعامة. وقالت الشركة في بيانها إنها ستشكل لجنة داخلية لمراجعة احتياطاتها بشكل روتيني، فضلًا عن تحسين التدريب على S.E.C. القواعد الإرشادية. وانخفضت أسهم إل باسو 13 سنتًا إلى 6.88 دولار. وقد صنفت وكالة موديز لخدمات المستثمرين وستاندرد آند بورز ديون إل باسو تحت درجة الاستثمار، وحذرتنا من احتمال حدوث المزيد من التخفيضات.

ج. هيئة الأوراق المالية والبورصات ضد رايدر سكوت (2007): اتهمت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية شركة رايدر سكوت، وهي شركة استشارات في مجال النفط والغاز، زاعمة أن الشركة سمحت لثلاثة من عملائها بحجز احتياطات متضخمة⁸.

⁷ Heather Timmons, El Paso says Reserves May Have Been Falsified, The New York Times, May 4, 2004.

<https://www.nytimes.com/2004/05/04/business/el-paso-says-reserves-may-have-been-falsified.html>

⁸ <https://www.sec.gov/Archives/edgar/data/6769/000119312512086217/d267154dex991.htm>

2. التضليل البيئي

قد تقلل بعض الشركات من التأثير البيئي لعملياتها أو تفشل في الإبلاغ عن الانسكابات والحوادث الأخرى. كما قد تقوم باستخدام تدابير حماية البيئة دون المستوى المطلوب لتوفير التكاليف مما يؤدي إلى التدهور البيئي. تهدف موجة غير مسبوقه من الدعاوى القضائية، التي رفعتها المدن والولايات في جميع أنحاء الولايات المتحدة، إلى تحميل صناعة النفط والغاز المسؤولية عن الدمار البيئي الناجم عن الوقود الأحفوري - والتستر على تداعياته الخطيرة على البيئة والسكان. واليوم يتحرك نشطاء المناخ ليطالبوا شركات النفط الكبرى بدفع تعويضات واتخاذ إجراءات عاجلة للحد من المزيد من الأضرار الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري. ولكن الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن ما يقرب من عشرين دعوى قضائية تركز على اتهامات بأن الصناعة تسببت في تفاقم الأزمة البيئية بشدة من خلال حملة استمرت عقوداً من الأكاذيب والخداع لقمع تحذيرات علمائهم بشأن تأثير الوقود الأحفوري على المناخ وخداع الجمهور الأمريكي.

وصف عالم البيئة بيل ماكيبين سلوك صناعة الوقود الأحفوري بأنه "التستر الأكثر أهمية في تاريخ الولايات المتحدة". والآن، ولأول مرة منذ عقود، ترسم الدعاوى القضائية طريقاً نحو المساءلة العامة التي يقول نشطاء المناخ إن لديها القدرة على منافسة انهيار شركات التبغ الكبرى بعد أن أخفت المخاطر الحقيقية للتدخين⁹. وقال [دانيل فاربر](#)، أستاذ القانون في جامعة كاليفورنيا، بيركلي ومدير مركز القانون والطاقة والبيئة: "نحن عند نقطة انعطاف". وأضاف: "يجب أن تسوء الأمور بالنسبة لشركات النفط". "حتى لو كانت لديهم فرصة جيدة جداً للفوز بالدعوى القضائية في بعض الأماكن، فإن اكتشاف ارتكاب خطأ واضح جداً - بأنهم كانوا يعلمون أن منتجهم كان سيئاً وكانوا يكذبون على الجمهور - يضعف حقاً قدرة الصناعة على مقاومة التشريعات والسياسات."

على مدار عقود من الزمن، أدركت شركات النفط والغاز الرائدة في البلاد علم تغير المناخ والمخاطر التي يشكلها الوقود الأحفوري. سنة بعد سنة، سمع كبار المسؤولين التنفيذيين ذلك من علمائهم الذين كانت تحذيراتهم صريحة وقاسية في كثير من الأحيان. وفي عام 1979، ذكرت [دراسة أجرتها شركة إكسون](#) أن حرق الوقود الأحفوري "سيتسبب في آثار بيئية هائلة" في العقود المقبلة، وخلص إلى أن "المشكلة المحتملة كبيرة وعاجلة"¹⁰. ولكن بدلاً من الالتفات إلى الأدلة التي قدمتها الأبحاث التي كانت تمولها، عملت شركات النفط الكبرى معاً لدفن النتائج وتصنيع رواية مضادة لتقويض الإجماع العلمي المتزايد حول علوم المناخ.

تحذر مسودة تقرير للأمم المتحدة، تم تسريبها في 2021، من أن عواقب أزمة المناخ، بما في ذلك ارتفاع منسوب مياه البحار والحرارة الشديدة وانهيار النظام البيئي، ستعيد تشكيل الحياة على الأرض بشكل أساسي في العقود المقبلة حتى لو تم كبح انبعاثات الوقود الأحفوري.

في مايو 2021، أمرت محكمة هولندية شركة شل بخفض انبعاثاتها الكربونية العالمية بنسبة 45% بحلول نهاية العقد. وفي اليوم نفسه، في هيوستن، أجبر أحد صناديق التحوط الناشطة ثلاثة مديريين جدد على الانضمام إلى مجلس إدارة أكبر شركة نفط في الولايات المتحدة، إكسون موبيل، لمعالجة قضايا المناخ. كما صوت المستثمرون في شركة شيفرون لصالح خفض الانبعاثات من المنتجات البترولية التي تباعها. في وقت سابق من الشهر نفسه، ألغى مطورو خط أنابيب Keystone XL المشروع بعد أكثر من عقد من المعارضة الشديدة بسبب المخاوف البيئية. وعلى الرغم من أن محكمة فيدرالية رفضت في 2020 دعوى قضائية رفعها 21 شاباً أمريكياً يقولون إن الحكومة الأمريكية انتهكت حقوقهم الدستورية من خلال تفاقم تغير المناخ، إلا أن إدارة بايدن وافقت مؤخراً على محادثات

⁹ Chris McGreal, Big oil and gas kept a dirty secret for decades. Now they may pay the price, The Guardian, June, 24, 2021.

¹⁰ Geoffrey Supran, PHD History of Science, Harvard University, Assessing Exxon Mobil's climate change communications, 1979.

التسوية في لفتة رمزية تهدف إلى استرضاء الناخبين الشباب. مع كل ذلك، يقول المحامون الأمريكيون إن المنطق القانوني وراء أحكام المحاكم الأجنبية من غير المرجح أن يكون له وزن كبير في الولايات المتحدة، كما أن القانون المحلي لم يتم اختباره إلى حد كبير. في عام 2018، أبطلت محكمة فيدرالية محاولة مدينة نيويورك الأولية لإجبار شركات النفط الكبرى على تغطية تكاليف أزمة المناخ بقولها إن طبيعتها العالمية تتطلب علاجًا سياسيًا، وليس قانونيًا.

وهناك دعاوى قضائية إقليمية أخرى تشق طريقها ببطء عبر المحاكم. ومن تشارلستون بولاية ساوث كارولينا إلى بولدر في كولورادو وماوي في هاواي، تسعى المجتمعات المحلية إلى إرغام الصناعة على استخدام أرباحها الضخمة لدفع ثمن الأضرار وإجبار شركات الطاقة على معالجة أزمة المناخ على حقيقتها كأزمة عالمية.

تعتمد جميع الدعاوى القضائية تقريبًا على سجلات صناعة النفط كأساس للادعاءات بأنها تتستر على التهديد المتزايد للحياة الذي تسببه منتجاتها. كان أمام شركة شل، مثل شركات النفط الأخرى، عقود من الزمن للاستعداد لهذه العواقب بعد أن حذرتها أبحاثها الخاصة. وفي عام 1958، قدم أحد مديريها التنفيذيين، تشارلز جونز، ورقة بحثية إلى المجموعة التجارية للصناعة، معهد البترول الأمريكي (API)، يحذر فيها من زيادة انبعاثات الكربون من عوادم السيارات. وتلا ذلك بحث آخر خلال ستينيات القرن العشرين، قاد لجنة استشارية بالبيت الأبيض إلى التعبير عن قلقها إزاء "التغيرات القابلة للقياس وربما الملحوظة في المناخ" بحلول عام 2000¹¹. وأشارت تقارير المعهد نفسه إلى حدوث "تغيرات كبيرة في درجات الحرارة" بحلول نهاية القرن العشرين.

3. تجاوز اللوائح

يقصد بتجاوز اللوائح: الحفر أو التنقيب غير القانوني دون الحصول على التصاريح اللازمة. إضافة إلى عدم الالتزام بمعايير السلامة مما يؤدي إلى وقوع حوادث وتسربات وكوارث أخرى. اعتبر البرلمان الأوروبي أنّ ما قامت به تركيا بداية من عمليات تنقيب في شرق البحر الأبيض المتوسط هو تنقيب غير قانوني، لأنها لم تحصل على التصاريح اللازمة لذلك، ولأنها لم تنسق مع جيرانها المعنيين بالتنقيب بشكل مباشر. وقد طرح الإشكال أمام أعضاء البرلمان وأفاد بأنّ التنقيب عن المواد الهيدروكربونية من قبل تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط هو غير قانوني، وقدم ممثلو اليونان مذكرة بالموضوع معلنين فيها أنه "في وقت حرج بالنسبة للاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط، تواصل تركيا أعمالها الاستفزازية، معلنة أن شركة النفط الحكومية التابعة لها، TRA0، ستبدأ في المستقبل القريب التنقيب عن المواد الهيدروكربونية والحفر في المنطقتين 15 و20، الواقعتين جنوب جزيرة كريت وداخلهما. المنطقة الساحلية لجزيرة كريت والجرف القاري اليوناني، على التوالي.

نشرت اليونان إحدائيات هذه الأقسام في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي بتاريخ 13.11.2014 ومنحت الدولة اليونانية امتيازات هذه الكتل لشركات إكسون موبيل وتوتال وإلبي بتاريخ 27.6.2019. هذه الأعمال غير القانونية التي تقوم بها تركيا، التي لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، هي نتيجة لتدخلها العسكري في المنطقة ومذكرة التفاهم التركية الليبية بشأن ترسيم حدود الولايات البحرية في البحر الأبيض المتوسط. البحر الذي وصفه المجلس بأنه غير قانوني في استنتاجاته الصادرة في ديسمبر 2019. وفي الوقت نفسه، تقدمت الهيئة بشكل غير قانوني بطلب للحصول على تصريح لأعمال التنقيب والاستخراج في 7 مواقع تقع داخل الجرف القاري اليوناني والقبرصي، شرق جزيرة كريت ورودرس وغرب قبرص. "وفي ضوء ذلك هل ستقول اللجنة: ما هي التدابير التي تعتمدها لمعالجة الإجراءات غير القانونية المذكورة أعلاه داخل الجرف القاري اليوناني

¹¹ Chris McGreal, Big oil and gas kept a dirty secret for decades. Now they may pay the price, 30 Jun 2021. <https://www.theguardian.com/environment/2021/jun/30/climate-crimes-oil-and-gas-environment>

والقبرصي والمنطقة الساحلية لليونان، والتي تنتهك القانون البحري الدولي وسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومبدأ علاقات حسن الجوار؟¹²

4. تسعير التحويل وتحويل الأرباح

ينطوي تسعير التحويل وتحويل الأرباح على التلاعب بالأسعار داخل نفس الشركة (ولكن في بلدان مختلفة) لتحويل الأرباح إلى مناطق ذات ضرائب أقل. وتشمل الأمثلة النموذجية: التلاعب في أسعار التحويل، والمديون داخل الشركات، والموقع الاستراتيجي للأصول غير الملموسة، مثل الملكية الفكرية. في أغلب الأحيان، يحدث الازدواج الضريبي عندما تحقق الشركة ربحًا في شكل أرباح، ثم تقوم الشركة بدفع الضرائب على أرباحها السنوية أولاً. وبعد ذلك، بعد أن تدفع الشركة أرباحها للمساهمين، يدفع المساهمون ضريبة ثانية. بالنسبة للكثيرين، قد يكون من الصعب فهم كيفية تجنب الشركات دفع الضرائب على قدر كبير من صافي دخلها. يمكن لهذه الشركات الكبرى أن تنقل دخلها بشكل قانوني من دولة ذات ضرائب مرتفعة على دخل الشركات إلى ولاية قضائية أخرى ذات ضرائب منخفضة على الشركات. يرجع السبب وراء تحويل الأرباح إلى معدل ضريبة الشركات العالي الذي قد يبلغ 35% مثلًا في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يعني أن الشركات يجب أن تدفع 35% من دخلها الناتج لحكومة الولايات المتحدة مقابل العمل داخل حدودها.¹³

بدأت العديد من الشركات في إيجاد طرق لتجنب هذه الضرائب الهائلة، لأنها يمكن أن تضر بشدة بعمليات الشركة من خلال دفع مثل هذه الضرائب المرتفعة. تحتاج هذه الشركات متعددة الجنسيات فقط إلى التأكد من أنها تتبع جميع قوانين الضرائب في نطاق اختصاصها الذي تقيم فيه شركتها الفرعية. على سبيل المثال، لدى العديد من الولايات القضائية الضريبية قانون ضريبي بشأن التسعير التحويلي، أو تفرض شركات التسعير رسومًا على الوحدات المشتركة بين الشركات مقابل السلع والخدمات. قبل أن تصبح اللوائح الضريبية شائعة، استفادت العديد من الشركات المتعددة الجنسيات من السلوك المتراخي لمسؤولي الضرائب وجعلت أسعار التحويل منخفضة للغاية لتحويل الأموال بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة. هناك طريقة أخرى أصبحت أكثر شيوعًا حيث ترى الشركات أن الشركات الأخرى تستخدمها وهي الانقلابات المؤسسية. تحدث الانقلابات عندما تصبح شركة أمريكية مثلًا شركة تابعة لشركة أجنبية موجودة مسبقًا. ومن خلال تصنيف نفسها كشركة تابعة لهذه الشركة الأم الأجنبية، يمكن لهذه الشركات متعددة الجنسيات الاستفادة من العديد من الفوائد مثل المرونة التشغيلية وسهولة الوصول إلى الأسواق الأجنبية. لكن السبب الرئيسي وراء معاملتها الفرعية هو تسهيل تجنب ضريبة دخل الشركات المحلية.¹⁴

5. التهرب من حقوق الملكية

يعني التهرب من حقوق الملكية: التقليل من كمية النفط المستخرج لتقليل الإتاوات المدفوعة للحكومات أو ملاك الأراضي. حيث تشير إتاوات النفط والغاز إلى المدفوعات المقدمة لمالك حقوق التعدين، وهي حقوق استخراج النفط والغاز من الأرض. عادة ما تكون هذه الإتاوات نسبة مئوية من الإيرادات الناتجة عن إنتاج وبيع النفط والغاز المستخرج من الأرض. يبحث المستثمرون الأذكاء دائمًا عن السلع التي تتمتع بقيمة أرباح محتملة مع

¹² Illegal hydrocarbon exploration and drilling by Turkey in the Eastern Mediterranean (Question for written answer E-003507/2020, to the Commission, Rule 138), Dimitrios Papadimoulis (GUE/NGL), Stelios Kouloglou (GUE/NGL), Konstantinos Arvanitis (GUE/NGL), Alexis Georgoulis (GUE/NGL), Elena Kountoura (GUE/NGL), Petros Kokkalis (GUE/NGL)..11.6.2020 https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-9-2020-003507_EN.html.

¹³ Byron Dela Rosa, Profit Shifting and Manipulation, Syracuse University, Spring 5-2016.

¹⁴ Shafik Hebous, Dinar Prihardini, and Nate Vernon, Excess Profit Taxes: Historical Perspective and Contemporary Relevance, 187IMF Working Papers describe research in progress by the author(s) and are published to elicit comments and to encourage debate, 2022.

إمكانات ارتفاع كبيرة وهبوط قليل. يعد امتلاك عائدات النفط والغاز بروتوكولاً قيماً تم اختباره عبر الزمن للعديد من المستثمرين¹⁵. لكن البعض يستغل هذه النتائج أي عائدات النفط والغاز لتقليل الاتاوات المدفوعة للحكومات او ملاك الأراضي. عادة ما يتم حساب رسوم النفط والغاز على أساس قيمة الإنتاج. يتم التفاوض على نسبة الإتاوة بين مالك الحقوق المعدنية والشركة المستخرجة للنفط والغاز، ويمكن أن تتراوح من 12.5% إلى 25% من قيمة الإنتاج. تعتبر الإتاوات مصدراً هاماً للدخل لأصحاب الأراضي الذين لديهم حقوق التعدين. ويمكنها توفير تدفق مستمر من الدخل على مدى سنوات عديدة، حيث يمكن أن يستمر إنتاج النفط والغاز لعقود من الزمن. لذلك قد تعتمد بعض شركات التنقيب الى التقليل من نسبة النفط المستخرج في محاولة للتهرب من الملكية، ولتجنب دفع كل هذه الاتاوات لملاك الأراضي او للمصالح الضريبية.

6. قياس الاحتيال

يشير قياس الاحتيال الى التلاعب بالعدادات التي تقيس كمية النفط المستخرج أو المشحون لتقليل الكميات وتقليل المدفوعات للحكومات أو الشركاء أو أصحاب المصلحة الآخرين. تسمح محطات القياس للمشغلين بمراقبة وإدارة النفط والغاز الطبيعي المصدر من منشأة الإنتاج. وتستخدم هذه الأجهزة عدادات متخصصة لقياس الغاز الطبيعي أو النفط أثناء تدفقه عبر خط الأنابيب، دون إعاقة حركته. ولأهمية هذا القياس تعتمد بعض الشركات الكبرى الى التحيل باتباع سياسة التلاعب بالعدادات التي تحدد كمية النفط المستخرج. وقد أصدرت محكمة المنطقة العليا المنعقدة في أبوجا أوامر استدعاء جنائية ضد شركة شل لتطوير البترول النيجيرية وسبعة من كبار مديريها التنفيذيين بسبب مزاعم بسرقة 16 مليون برميل من النفط الخام من خلال استخدام نظام قياس احتيالي وغير معتمد. في شكوى جنائية مباشرة قدمتها المبادرة الأفريقية ضد إساءة استخدام الثقة العامة، تسعى إلى إدانة المديرين التنفيذيين لشركة شل بارتكاب أعمال إجرامية تتمثل في التآمر والسرقة والغش والتي تنتهك المواد 97 و287 و323 من قانون العقوبات. الفصل 89 من قانون شمال نيجيريا، 1963. وزعمت المجموعة أن شركة شل، بصفتها مشغل محطة بوني، قامت بتركيب نظام قياس غير معتمد، وادعت أنه مؤقت، وتلاعبت به لتقليل حجم النفط الخام الذي يتم حقنه في المحطة عمدًا، وبالتالي خداع شركات النفط المحلية، وأصحاب محطات بوني للنفط، والحكومة الاتحادية، وحرمانها من الإيرادات المستحقة لها. تشمل شركات النفط شركة Erotong وBelema Oil وNewcross وAITEO. ووفقاً لوثائق المحكمة، زعمت المجموعة أن إدارة الموارد البترولية حققت في هذه المزاعم ووجهت الاتهام إلى مجلس الدولة للسلام والتنمية. وزعمت أيضاً أن شركة شل اعترفت بالاحتيال على الشركات بحوالي مليوني برميل وتعهدت أيضاً بإعادة النفط الخام إلى الشركات. وتقول المجموعة إنها ستضغط من أجل أن تكون العقوبة القصوى هي السجن 6 أشهر بتهمة التآمر، و5 سنوات للسرقة، و5 سنوات للغش¹⁶.

¹⁵ The Advantages of Owning Oil and Gas Royalties, DW Energy Group, March 18, 2023.

بالنسبة لكل من المشتريين والبائعين، يمكن أن تكون عائدات النفط والغاز فرصة استثمارية مربحة. هناك أربعة أنواع من عائدات النفط والغاز: **مصلحة العمل (WI)**، حيث تحصل شركات التنقيب والإنتاج على حقوق تحت سطح الأرض من المالك الأراضي من خلال عقد إيجار يُعرف باسم مصلحة العمل (WI)، والذي يمنحها سلطة استكشاف الاحتياطيات المعدنية وحفرها واستخراجها. يكون مالك WI مسؤولاً عن جميع النفقات المتكبدة أثناء أنشطة الاستكشاف والتطوير. عند تحقيق إيرادات من المعادن المؤجرة لأطراف ثالثة، يحصل مالك WI على جميع الأرباح بعد خصم التكاليف. **فوائد حقوق الملكية (RI)**، عندما يمنح مالك الأرض مصلحة عمل (WI) في الموارد المعدنية، فإنه يحصل على مصلحة حقوق الملكية (RI) في المقابل. يحق لمالك البئر الحصول على نسبة مئوية من الإيرادات الناتجة عندما يكون البئر قيد الإنتاج ويحصل أيضاً على الحقوق التنفيذية والمكافآت ودفعات الإيجار. يتم دفع هذه الإيرادات بانتظام في تدفقات حقوق الملكية، ويشترك حامل المثلث المحجوز بما يتناسب مع حصة ملكيته من الإيرادات. **حقوق الملكية غير المشاركة (NPRI)**، وهي نوع من عقود الإيجار الممنوحة من قبل مالك حقوق الملكية (RI). ويمنح حامل NPRI حصة في الإتاوات الناتجة عن إيرادات الإنتاج، ولكن ليس لديه أي حقوق تنفيذية لإصدار عقود إيجار جديدة أو الحصول على مكافآت أو مدفوعات الإيجار. **تجاوز حقوق الملكية (ORRI)**، التي يتم إنشائها عندما يقوم مالك مصلحة العمل (WI) بتأجير جزء من حقوق الملكية الخاصة به إلى طرف ثالث. تمنح شركة ORRI حقاً غير قابل للتجزئة وغير حيازي للحصول على حصة من الإنتاج، باستثناء تكاليف الإنتاج المرتبطة بتأجير المعادن.

¹⁶ Shell in trouble over alleged oil theft, fraudulent metering, February 27, 2021. <https://sweetcrudereports.com/shell-in-trouble-over-alleged-oil-theft-fraudulent-metering/>

7. الرشوة والفساد

تعني الرشوة والفساد في هذه الحالة، دفع رشاي للمسؤولين الحكوميين أو غيرهم للحصول على حقوق التنقيب أو الحفر، أو تجاوز اللوائح، أو الحصول على معاملة تفضيلية. في عام 2020، وافقت شركة فيتول على دفع أكثر من 135 مليون دولار لفتح تحقيق أجرته وزارة العدل الأمريكية وتحقيق مواز في البرازيل، حيث اتهمت الشركة بدفع رشاي بملايين الدولارات للبرازيل والإكوادور والمكسيك بين عامي 2005 و2020. بعد الكشف عن الفساد على نطاق واسع في أعقاب فضيحة ووتر غايت السياسية، أصدر الكونجرس الأمريكي قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) في عام 1977 لمنع الأفراد والشركات من رشوة المسؤولين الأجانب من أجل الاحتفاظ بأعمالهم أو الحصول عليها. ومنذ ذلك الحين، تم تعديل قانون ممارسات الفساد الأجنبية عدة مرات وأصبح واحدًا من أكثر قوانين مكافحة الفساد العابرة للحدود الوطنية فعالية في العالم. وكان له تأثير خاص في الكشف عن فساد واسع النطاق في صناعة النفط والغاز.¹⁷

8. التداول من الداخل

يشير التداول من الداخل إلى استخدام معلومات غير عامة حول الاكتشافات النفطية أو الاحتياطيات أو غيرها من الأحداث المهمة لتداول أسهم الشركة لتحقيق مكاسب شخصية. تعتبر هذه الممارسة غير سليمة وقد تؤدي إلى عدم ثقة أسواق الأسهم في الأسهم المرتبطة بالطاقة، وانخفاض مستويات التمويل لمشاريع الغاز الطبيعي.

9. التلاعب بالأسعار

يشير التلاعب بالأسعار إلى مسألة التواطؤ مع المنتجين الآخرين لتحديد الأسعار أو مستويات الإنتاج. أمّا الأسلوب الأكثر خطورة في هذا المجال فهو التلاعب بالعقود الآجلة للنفط للاستفادة من تقلبات الأسعار. إن هذه العقود الآجلة تعني: من الناحية النظرية، أن المستثمرين يبيعون المخاطر للآخرين الذين يشترونها بكل سرور على أمل كسب المال. من الواضح أن المشتريين والبائعين يحددون سعرًا سيتم تداول النفط به ليس اليوم، ولكن في تاريخ ما قادم.¹⁸ ما هو خطر الاحتيال في صناعة النفط والغاز؟ تظهر البيانات المستمدة من مسح الاحتيال العالمي لعام 2016 الذي أجرته شركة EY أنه في صناعة النفط والغاز والتعدين، 43% من الموظفين قد ينخرطون في عمليات احتيال لتحقيق أهداف مالية و35% سوف ينخرطون في عمليات احتيال لمساعدة الأعمال التجارية على النجاة من الانكماش.¹⁹

إنّ التلاعب بأسعار النفط يعني الاستمرار في السحب من الاحتياطي الاستراتيجي النفطي: والذي يعتبر تلاعباً بالأسواق ويحمل معه تداعيات خطيرة في ظل الظروف المعقدة بين الركود الاقتصادي والازمة الجيوسياسية، التي خلقت نقصاً في امدادات الطاقة وارتفاعاً في أسعارها عند مستويات مرتفعة جداً. وهذا مضاف لما تسعى إليه أوبك+ حسب بعض المحللين للمحافظة على توازن أسواق النفط واستمرار إمدادات النفط، وقد واصلت إدارة بايدن السحب من مخزونها الاستراتيجي بشكل متكرر وبكميات من أجل التأثير على أسعار النفط التي تشهد تقلبات حادة في ظل أزمة طاقة قاتلة للاقتصاد العالمي ومهددة لأمنها. ورغم ذلك واصلت الأسعار ارتفاعها، حيث وصل برنت إلى 95.77 دولاراً وغرب تكساس إلى 87.90 دولاراً في 2020. إنه استنزاف لهذه المخزونات ومؤشر على

¹⁷ Bribery in the Oil and Gas Industry: The Panalpina Bribery Scandal, NWC, National Whistleblower Center. <https://www.whistleblowers.org/bribery-in-the-oil-and-gas-industry/>

¹⁸ GREG MCFARLANE, Introduction to Trading in Oil Futures, Investopedia, March,4, 2021.

¹⁹ High Risk of Fraud in the Oil and Gas Industry, National Whistleblower Center.

وقوع الخطر في المستقبل القريب، حيث ان لمخزونات لا تستخدم إلا أوقات الطوارئ في الحروب وتوقف مفاجئ للإمدادات بكميات كبيرة ولفترة محدودة جدا. وقد تم إنشاء الاحتياطي النفطي الأميركي في 1975 لتخفيف مخاطر توقف إمدادات النفط الطارئة في أعقاب الحظر النفطي في 1973. ولكن بايدن هو أول رئيس يسحب مرارا وتكرارا وبكميات كبيرة من المخزون الاستراتيجي في محاولة صريحة للتأثير على الأسعار وخفضها لدواع انتخابية، بينما الرؤساء السابقون سحبوا من الاحتياطي ثلاث مرات بكميات أقل بكثير مما أطلقه بايدن. وكان أكبرها في 2011، حيث أطلقت 31 مليون برميل في أعقاب الربيع العربي والحرب في ليبيا، و21 مليون برميل بعد إعصار كاترينا و17 مليون برميل بعد حرب الخليج. وبحسب [المراقبين والخبراء](#) فإن الذي يحدد استقرار الأسعار على المدى الطويل هو التوازن بين العرض والطلب، وهو ما تقوم به أوبك+، وليس السحب من المخزون للإخلال بهذا التوازن بقصد التلاعب بأسعار النفط. إن محاولة إدارة بايدن لخفض الأسعار بشكل مصطنع على المدى القصير، بينما بلاده تصدر أكثر من 5 ملايين برميل يوميا من النفط، سيكون على حساب إمدادات النفط على المدى الطويل، ليتبدد حلمه بإعادة ملء المخزون الاحتياطي عند سعر 70 دولاراً للبرميل.

10. الاحتيال التعاقدي

يشير الاحتيال التعاقدي إلى تحريف شروط العقود أو عدم الالتزام بالشروط المتفق عليها مما يؤدي إلى الخلافات والتقاضى. ونظراً لأن صناعة النفط والغاز تواجه تحديات مالية متزايدة، فإن الإشراف على كيفية قيام الشركات بالإبلاغ عن المعاملات التي تحدد أسعار العقود الآجلة سيكون أمراً مهماً. وتظهر قضية الاحتيال المستمرة، التي تنطوي على ادعاءات ضد العديد من شركات النفط والغاز، الضرورة المحتملة لذلك. في عام 2013، زعمت مجموعة من المتداولين في بورصة نيويورك التجارية أن العديد من شركات النفط كانت تتآمر للتلاعب بالأسعار الفورية. وفي قضية أدت إلى انقسام المحاكم الأمريكية²⁰، رفع التاجر دعوى جماعية في محكمة اتحادية ذكر فيها شركات شل وبي بي وستات أويل كمتهمين، إلى جانب ثلاث شركات لتجارة النفط وبنكين. وتزعم الدعوى أن الشركات أبلغت عن معاملات كاذبة لشركة Platts، وهي الشركة التي تدمج معلومات السوق اليومية في السعر القياسي لخام برنت، على مدار عدة سنوات. وتزعم الدعوى أن المعلومات الكاذبة التي قدمتها الشركات تسببت في انخفاض أسعار النفط، مما أفاد خطط البيع الخاصة بالشركات ولكنه تسبب في خسارة أموال تجار السلع - وفي النهاية المستهلكين. وقال التجار إن هذا السلوك ينتهك أقسام قانون بورصة السلع التي تحظر التلاعب بالأسعار. تم نقل القضية من خلال محكمة محلية ومحكمتين استئناف قبل أن يقدم محامو التجار التماساً إلى المحكمة العليا الأمريكية في مارس 2020 للنظر في القضية.

رفضت محكمة المقاطعة وإحدى محاكم الاستئناف القضية على أساس أنه نظراً لأن النفط تم استخراجه والمتاجرة به جزئياً خارج الولايات المتحدة، فإن المخالفات وقعت خارج نطاق الولاية القضائية المحلية لـ CEA. وانحازت محكمة استئناف أخرى إلى جانب المتداولين في قرار لقي دعماً من المحامي العام الأمريكي ولجنة تداول السلع الآجلة (CFTC). وفي مذكرات "صديق المحكمة" المقدمة إلى المحكمة العليا، طلب اثنان من المسؤولين السابقين في هيئة تداول السلع الآجلة ومجموعتين مناصرتين للإصلاح المالي من المحكمة الاستماع إلى القضية، بحجة أن أسواق الولايات المتحدة كانت أداة رئيسية وضحية للنشاط الاحتياطي المزعوم للمدعى عليهم. وجاء في موجز مجموعة المناصرة: "نتيجة للتلاعب المزعوم من جانب المدعى عليهم، كانت الأسعار التي تم بها تنفيذ تلك المعاملات مصطنعة، ومشوهة، ولا تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية". "على هذا النحو، فإن تلاعبهم لم يؤدي مقدمي التماس فحسب، بل أسواق العقود الآجلة الأمريكية نفسها."²¹

²⁰ الأطلسي للتجارة الولايات المتحدة الأمريكية، LLC وآخرون. مقابل شركة BP P.L.C. وآخرون.

²¹ نفس المصدر. <https://www.whistleblowers.org/fraudulent-oil-and-gas-price-manipulation/>

مع تحرك العالم نحو اقتصاد منخفض الكربون، فإن تريليونات الدولارات من الاستثمارات في النفط والغاز سوف تبدأ في فقدان قيمتها. ووفقاً لتحليل أجراه [مركز أبحاث كربون تراكي](#)، فإن الاحتياطات العالمية المؤكدة من الوقود الأحفوري تتجاوز بشكل كبير تلك التي يمكن حرقها للبقاء ضمن حدود اتفاق باريس، كما أن أصول النفط والغاز معرضة لخطر التحول إلى "أصول عالقة". وحتى بدون سياسة مناخية إضافية، فإن المنافسة من الطاقة المتجددة والطلب المتغير وحده يمكن أن يؤدي إلى إضعاف كبير لأصول النفط والغاز الرئيسية. وعلى الرغم من هذه المخاطر، استمرت أغلب شركات النفط والغاز الكبرى في تحفيز المديرين التنفيذيين على إنفاق تريليونات الدولارات على الاستكشاف والتطوير، والموافقة على مشاريع لا تتوافق مع الاقتصاد المنخفض الكربون. وفي غياب خطط ذات مصداقية للانتقال إلى أعمال منخفضة الكربون أو حتى أهداف واقعية للانبعاثات، تظل العديد من شركات النفط والغاز غير مستعدة للتحول في مجال الطاقة.

إن انخفاض الطلب، وضغوط المستثمرين، وفائض العرض، والمنافسة من الطاقة المتجددة سوف يفرض ضغوطاً مالية شديدة على المديرين التنفيذيين لإثبات أن الصناعة لا تزال لديها أطروحة استثمارية قابلة للتطبيق. وفي حين روجت الصناعة لسرد نمو الطلب على البلاستيك والابتكار في احتجاز الكربون لتبرير توسع الصناعة، فقد حددت هذه الروايات توقعات تبدو غير واقعية ومضلة على نحو متزايد. وإذا لم تستعد الشركات بسرعة، فسوف يواجه المسؤولون التنفيذيون ضغوطاً متزايدة لتغطية الأداء المتعثراً أو الاختيارات المحفوفة بالمخاطر، مما يخلق ظروفاً مواتية للاحتيال المالي.

إن الافتقار إلى متطلبات الإفصاح الإلزامية عن مخاطر المناخ، وضعف صناعة التدقيق، والقواعد التنظيمية المتساهلة فيما يتعلق بالإبلاغ عن الاحتياطات، من الممكن أن يوفر فرصاً كبيرة للشركات للاستجابة للضغوط عن طريق تزوير السجلات. إن تاريخ الصناعة الطويل من الخداع بشأن تغير المناخ، فضلاً عن المخاطر البيئية الأخرى، يشير إلى أن القدرة على تبرير الاحتياطات موجودة بالفعل داخل الصناعة. إذا لجأت الشركات إلى الاحتياطات، فيمكن للمبلغين عن مخالفات النفط والغاز أن يلعبوا دوراً قوياً في الكشف عن الاحتياطات والمساعدة في مقاضاته.

11. السرقة والتخزين غير القانوني

تعني السرقة والتخزين غير القانوني، سرقة النفط مادياً، والذي يحصل غالباً عن طريق استغلال خطوط الأنابيب. وينتشر هذا بشكل خاص في بعض المناطق التي تكون فيها البنية التحتية النفطية أقل أمناً. فمثلاً، ينطوي تزويد السفن بالوقود غير القانوني على سرقة النفط الخام ومنتجاته من خلال آليات متنوعة مما يؤدي إلى آثار اقتصادية خطيرة. لقد أدت سرقة النفط إلى آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية وأمنية خطيرة.²²

إن الأعمال المتعمدة لتدمير خطوط الأنابيب والمنصات ومنصة التحميل وغيرها من المرافق لأسباب أنانية هي من أمثال الأنشطة اليومية. سرقة النفط هي الاستيلاء غير القانوني على النفط بأي وسيلة كانت وتحويله لتحقيق مكاسب شخصية. في حين أن التزويد غير القانوني بالوقود هو عملية اختراق خطوط الأنابيب لسرقة النفط الخام الذي يتم تكريره لاحقاً أو بيعه في الخارج. ومن ثم، فإن تخريب خطوط الأنابيب، هو من الأعمال المتعمدة لتدمير خطوط الأنابيب ومنصات تحميل الصنادل وغيرها من المرافق لأسباب أنانية أو لأغراض ثأرية. إنها تجارة غير مشروعة تنطوي على سرقة النفط الخام ومنتجاته المشتقة من خلال مجموعة متنوعة من الآليات.²³ ويشار هنا

²² Illegal Oil Bunkering in Nigeria, Implication on Economic Growth and development.

²³ Adishi, Eric (Ph.D) & Hunga, Michael Oluwagbenga, Oil Theft, Illegal Bunkering and Pipeline Vandalism: It's Impact on Nigeria Economy, 2015 - 2016, International Journal of Economics and Business Management. Vol. 3 No. 2 2017.

إلى التزود بالوقود غير القانوني مثل النفط المأخوذ من خطوط الأنابيب أو محطات التدفق، بالإضافة إلى النفط الخام الإضافي المضاف إلى البضائع المشروعة التي لم يتم احتسابها. يؤكد [المحللون](#) على أن "التزود بالوقود غير القانوني للنفط" كما هو مستخدم في نيجيريا مثلاً هو مصطلح عام يشمل ليس فقط التحميل غير المصرح به للسفن ولكن أيضاً جميع الأعمال التي تنطوي على سرقة النفط وتحويله وتهريبه.

من المهم ملاحظة أنه على الرغم من وجود عمليات التلاعب والغش المذكورة، إلا أنها لا تمثل سلوك الصناعة بأكملها. تعمل العديد من الشركات والحكومات بجد لضمان الشفافية والعدالة والالتزام باللوائح. ومع ذلك، فإن احتمال تحقيق أرباح عالية في صناعة النفط يمكن أن يؤدي في بعض الأحيان إلى سلوك غير أخلاقي من قبل بعض الجهات الفاعلة.

ثانياً: بعض الحالات البارزة المتعلقة بالتلاعب والغش في صناعة النفط

1. فضيحة إنرون (2001)

على الرغم من أن شركة إنرون كانت في المقام الأول شركة لتجارة الطاقة، إلا أن سقوطها كان أحد أشهر حالات الاحتيال والفساد في الشركات. استخدمت إنرون الثغرات المحاسبية، والكيانات ذات الأغراض الخاصة، والتقارير المالية الضعيفة لإخفاء الديون وتضخيم الأرباح. أدت الفضيحة إلى إفلاس شركة إنرون وحل شركة آرثر أندرسن، إحدى أكبر خمس شركات في مجال التدقيق والمحاسبة في العالم. قبل ظهورها إلى النور، كانت شركة إنرون تقوم بتلفيق السجلات المالية داخلياً وتزييف نجاح شركتها. على الرغم من أن الكيان حقق نجاحاً تشغيلياً خلال التسعينيات، إلا أن أخطاء الشركة تم الكشف عنها أخيراً في عام 2001. في الفترة التي سبقت مطلع الألفية، بدأ أن أعمال إنرون مزدهرة. أصبحت الشركة أكبر مزود للغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية في عام 1992، وأطلقت الشركة موقع EnronOnline التجاري الذي يسمح بإدارة أفضل للعقود قبل أشهر فقط من عام 2000. كما كانت الشركة تتوسع بسرعة في الأسواق الدولية، بقيادة اندماجها عام 1998 مع شركة Wessex Water.²⁴

استخدمت إنرون كيانات ذات أغراض خاصة لإخفاء الديون من ميزانيتها العمومية والمحاسبة حسب السوق للمبالغة في تقدير الإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، فقد تجاهلت النصائح الداخلية ضد هذه الممارسات لعلمها أن وضعها المالي المعلن عنه غير صحيح. ومع تداول الأسهم بحوالي 90 دولاراً لكل سهم، كانت قيمة إنرون تبلغ حوالي 70 مليار دولار. في الفترة التي سبقت إفلاسها، وظفت الشركة أكثر من 20 ألف موظف. أعلنت الشركة أيضاً عما يزيد عن 100 مليار دولار من صافي الإيرادات على مستوى الشركة (على الرغم من أن هذا الرقم قد تم تحديده منذ ذلك الحين على أنه غير صحيح). غالباً ما يُشار إلى العديد من الأعضاء الرئيسيين في الفريق التنفيذي على أنهم مسؤولون عن سقوط شركة إنرون. يشمل المدبرون التنفيذيون كينيث لاي (المؤسس والرئيس التنفيذي السابق)، وجيفري سكيلينج (الرئيس التنفيذي السابق الذي حل محل لاي)، وأندرو فاستو (المدير المالي السابق). ونتيجة لفضيحتها المالية، أنهت شركة إنرون إفلاسها في عام 2004. وتغير اسم الكيان رسمياً إلى شركة Enron Creditors Recovery Corp، وتمت تصفية أصول الشركة وإعادة تنظيمها كجزء من خطة الإفلاس. وتم بيع آخر أعمالها، وهي شركة Prisma Energy، في عام 2006. في ذلك الوقت كان انهيار شركة إنرون بمثابة أضخم إفلاس شركة يضرب العالم المالي على الإطلاق، وفتت فضيحة إنرون الانتباه إلى المحاسبة والاحتيال في الشركات حيث خسرت مساهمها عشرات المليارات من الدولارات في السنوات التي سبقت إفلاسها، وخسرت موظفوها مليارات أخرى من استحقاقات التقاعد. تم سن المزيد من التنظيم والرقابة للمساعدة في منع فضائح الشركات بحجم إنرون. ومع ذلك، لا تزال بعض الشركات تعاني من الأضرار التي سببتها شركة إنرون.

²⁴ لمزيد من المعلومات أنظر [موقع انفستوبيا](#).

2. فضيحة احتياطات شل (2004)

اعترفت شركة رويال داتش شل إحدى كبريات شركات النفط العالمية بالمبالغة في تقدير احتياطاتها النفطية بنحو 20% والتي تبلغ نحو 4 مليارات برميل. وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في أسعار الأسهم، واستقالة كبار المسؤولين التنفيذيين، وفرض غرامات من الهيئات التنظيمية. تطلب الأمر 200 مليون دولار، وكاسحة جليد فنلندية مجهزة برافعة تزن 175 طنًا وفندقًا عامًا يأوي 450 شخصًا من جميع أنحاء العالم. في شهر مايو/أيار، قبل شهرين من الموعد المحدد، أكمل الأسطول العائم الذي قامت شركة رويال داتش شل بإصلاحه على منصة مارس العملاقة في خليج المكسيك. ألقى إعصار كاترينا ببرج الرفع الذي يبلغ وزنه 100 طن تحت سطح الماء على عمق 3000 قدم، وأفسد خطوط الأنابيب في قاع البحر. وبعد أن تم إحيائه، عاد المنصة إلى إنتاج 130 ألف برميل من النفط و150 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (أي ما يعادل 26 ألف برميل أخرى) يوميًا. كانت إعادة تشغيل المنصة مبكرًا بمثابة انتصار لشركة شل خبرًا جيدًا نادرًا لثالث أكبر شركة للنفط والغاز في العالم. من الناحية المالية، تتمتع شركة شل بصحة جيدة، حيث حققت أرباحًا قدرها 6.9 مليار دولار من إيرادات بلغت 76 مليار دولار في الربع الأول. وتوقع [المحللون](#) حينها أن تربح 24 مليار دولار، أو 7.28 دولار للسهم هذا العام. لكن سعر النفط 75 دولاراً يخفي العديد من الخطايا. من الناحية المادية، شل ضعيفة. وعلى مدى سنوات، استبدلت 38% فقط من النفط الذي ضخته. وهي تبحث بشدة عن مجمعات جديدة من النفط الخام بينما تحاول التعويض عن ندرتها من خلال تحويل تركيزها نحو الغاز الطبيعي. الغاز متوفر بكثرة ولكن من الصعب نقله، وبالتالي، في معظم الحالات، تكون قيمته أقل بكثير عند خروجه من الأرض. لقد عانت شركة شل من حالة من الفوضى في المشاريع العملاقة في نيجيريا وفي جزيرة سخالين الروسية، والتأخير الباهظ في تطوير العديد من المشاريع، بما في ذلك مشروع ساوث مارس.²⁵

في 2004، حصل تغريم لشركة شل بسبب فضيحة الاحتياطات. وقد أعلنت مجموعة النفط البريطانية الهولندية شل إنها وافقت على دفع غرامات تنظيمية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بسبب فضيحة احتياطات النفط التي أدخلتها في حالة من الفوضى. وأنها ستدفع 120 مليون دولار (65.7 مليون جنيه استرليني) لهيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية، و17 مليون جنيه استرليني لهيئة الخدمات المالية. كما أعلنت حينها أنها اتفقت من حيث المبدأ مع هيئة الخدمات المالية وهيئة الأوراق المالية والبورصات - "دون الاعتراف أو نفي النتائج التي توصلوا إليها" - على أنها انتهكت أحكام إساءة استخدام السوق المتعلقة بحساب احتياطاتها.²⁶ وفي وقت سابق من عام 2004، اعترفت شركة النفط العملاقة بأنها تجاوزت الاحتياطات المؤكدة في حقولها النفطية بمقدار 4.5 مليار برميل، أي حوالي 23% من إجماليها، مما أدى إلى محو مليارات الجنيهات من قيمتها السوقية. وبعد ذلك خفضت احتياطاتها ثلاث مرات أخرى.

أدت هذه الكارثة إلى استقالة رئيس مجلس إدارة شركة شل، فيليب واتس، ورئيس قسم النفط والغاز، والتر فان دي فيجفر، والمدير المالي جودي بوينتون. ومن هنا بدأت الشركة بمراجعة لهيكلها المعقد، [وقالت الشركة في بيان](#): "مراجعة الهيكل والحوكمة تسير بوتيرة جيدة. تتضمن المراجعة تعديلات محتملة على الهياكل الإدارية للمجالس والمجموعة، وتحسينات في عمليات صنع القرار والمسائلة وتعزيز القيادة الفعالة للمجموعة ككل".²⁷ لقد ظهرت تفاصيل الغرامات في الوقت الذي أعلنت فيه شركة شل عن أرباح الربع الثاني بقيمة 4 مليارات دولار (2.19 مليار

²⁵ Christopher Helman, Shell Shocked, Forbes, Jul 28, 2006.

<https://www.forbes.com/forbes/2006/0814/092.html?sh=6c80527f698f>

²⁶ Mark Tran, Shell fined over reserves scandal, The Guardian, 29 Jul 2004.

<https://www.theguardian.com/business/2004/jul/29/oilandpetrol.news>

²⁷ The Guardian 2004.

جنيه استرليني) - بزيادة 50% عن عام 2003 - على خلفية ارتفاع أسعار النفط منذ 20 عامًا. ومثل منافسين كشركة بريتيش بتروليوم، استفادت شركة شل من أسعار النفط القياسية وسط التوتر السياسي في الشرق الأوسط والأزمة في شركة النفط الروسية يوكوس. وصرح جيروين فان دير فير، رئيس مجلس إدارة المجموعة بأن "نتائج الربع الثاني تظهر تقدمًا جيدًا في أعمالنا النهائية [التكرير والبيع بالتجزئة]، مع تحسن الأداء التشغيلي وزيادة الأحجام والهوامش القوية"²⁸.

3. تسرب النفط من شركة بي بي ديب ووتر هورايزون (2010)

انفجر منصة النفط ديب ووتر هورايزون، التي تديرها شركة بريتيش بتروليوم، في خليج المكسيك، مما أدى إلى واحدة من أكبر الكوارث البيئية في تاريخ الولايات المتحدة. ووجدت التحقيقات أن شركات بريتيش بتروليوم وهالبرتون وترانس أوشن قد تجاوزت إجراءات السلامة، مما أدى إلى الانفجار والتسرب اللاحق. في 20 أبريل 2010، انفجر جهاز حفر النفط ديب ووتر هورايزون، الذي يعمل في ماكوندو بروسبكت في خليج المكسيك، وغرق مما أدى إلى مقتل 11 عاملاً في ديب ووتر هورايزون وأكبر تسرب للنفط في تاريخ عمليات الحفر في النفط البحري. تدفق 4 ملايين برميل من النفط من بئر ماكوندو المتضررة على مدى 87 يومًا، قبل أن يتم تحديد سقف له أخيرًا في 15 يوليو 2010. وفي نفس ذلك اليوم، قدمت الولايات المتحدة شكوى في المحكمة الجزائرية ضد شركة بي بي ووتر هورايزون للاستكشاف والإنتاج، وشركة بريتيش بتروليوم. تم الاستجابة من قبل وكالة حماية البيئة لإنفاذ تسرب النفط في ديب ووتر هورايزون، والتسويات مع العديد من المدعى عليهم، بما في ذلك التسوية القياسية مع شركة بريتيش بتروليوم للاستكشاف والإنتاج مقابل عقوبة غير مسبقة بقيمة 5.5 مليار دولار بموجب قانون المياه النظيفة وما يصل إلى 8.8 مليار دولار في عام 2018، مقابل الأضرار التي لحقت بالموارد الطبيعية²⁹.

في عام 2011، بعد عام واحد من التسرب، وافقت شركة بريتيش بتروليوم على تقديم ما يصل إلى مليار دولار لمشاريع الترميم المبكرة في خليج المكسيك. وفي 5 أكتوبر 2015، تم اقتراح خطة شاملة ومتكاملة لاستعادة النظام البيئي لمعالجة التأثيرات الناجمة عن الانسكاب في خليج المكسيك. وخصصت مسودة الخطة ما يصل إلى 8.8 مليار دولار لاستعادة التسوية المقترحة مع شركة بريتيش بتروليوم. وقد استند ذلك إلى تقييم شامل للتأثيرات على الموارد الطبيعية في الخليج والخدمات التي تقدمها³⁰. وفي 4 أبريل 2016، وافقت المحكمة على تسوية مع شركة بريتيش بتروليوم بشأن إصابات الموارد الطبيعية الناجمة عن التسرب. تختتم هذه التسوية أكبر تسوية مدنية تم منحها على الإطلاق. وبدأت في تنفيذ عملية الترميم على النحو المنصوص عليه في خطة الترميم الشاملة النهائية للأمناء. وبموجب هذه التسوية، دفعت شركة بريتيش بتروليوم للأمناء ما يصل إلى 8.8 مليار دولار أمريكي للترميم لمعالجة الأضرار التي لحقت بالموارد الطبيعية.

4. فضيحة بتروبراس (2014)

كانت شركة النفط البرازيلية التي تديرها الدولة، بتروبراس، في قلب فضيحة فساد ضخمة. ويقال إن المسؤولين التنفيذيين في الشركة قبلوا رشاي مقابل منح العقود لشركات البناء بأسعار مبالغ فيها. أدت الفضيحة إلى اعتقالات عديدة، بما في ذلك كبار المسؤولين التنفيذيين والسياسيين، وتسببت في اضطرابات سياسية كبيرة في البرازيل. تأثرت البرازيل بفضيحة سياسية واقتصادية ذات أبعاد غير مسبقة، طالبت شركة النفط العملاقة وشركات البناء وأعضاء الأحزاب الحاكمة، وأثارت قلق الرئيسة ديلما روسيف حينها. حيث تورطت في القضية، شخصيات تنتمي إلى ائتلاف يسار الوسط الذي حكمت به الرئيسة ديلما روسيف. كانت قضية فساد سياسي بامتياز، تم الكشف عنها في

²⁸ The Guardian 2004.

²⁹ [Deepwater Horizon](#) – BP Gulf of Mexico Oil Spill

³⁰ [Deepwater Horizon](#) :Oil Spill | Gulf of Mexico | April 2010.

مارس/آذار 2014، وأثرت على كل من شركة النفط التي تسيطر عليها الدولة، بتروبراس، وشركات البناء البرازيلية العملاقة (البناء والأشغال العامة)، حيث يعمل هذان القطاعان معاً في مشاريع البنية التحتية الكبرى، وخاصة تلك المرتبطة باحتياجات المياه العميقة الجديدة المكتشفة قبالة ساحل جنوب البرازيل. ويقال إن شركات البناء شكلت اتحاداً لتقاسم هذه الأسواق وزيادة الأسعار عليها.

في المقابل، زُعم أن رشاوي دفعت لأحزاب الائتلاف الحكومي من يسار الوسط، الذي يتولى السلطة منذ تولي الرئيس لوز إيناسيو لولا دا سيلفا منصبه (2003-2010). وكان الهدف الرئيسي من الاختلاس والعمولات هو تمويل الحملات الانتخابية، دون استبعاد احتمال أن يكون بعض قادة الأعمال أو السياسيين قد ساعدوا أنفسهم في هذه العملية. وبالإضافة إلى بتروبراس، استهدف التحقيق جميع شركات البناء الكبرى: [OAS](#)، [Odebrecht](#)، [Camargo Correa](#)، [Mendes Junior](#)، [Galvão](#)، [Jesa](#)، [Engevix](#) و [UTC/Constran](#). وبعضها شركات متعددة الجنسيات، وموجودة في عدة قارات. وتم سجن الرؤساء التنفيذيين وكبار المسؤولين بعد التحقيق. ومن المثير للجدل أن شركة Odebrecht، الشركة الأولى في مجال البناء، تمكنت من اجتياز هذه المرحلة، وحصلت هذه المجموعة على أسواق مميزة، في كوبا وفنزويلا وحتى أفريقيا، دون طرح عطاءات، وذلك بفضل المساعي الحميدة للرئيس السابق لولا. كشف التحقيق قبل كل شيء عن تورط حزب العمال (حزب العمال، اليسار)، ولولا والرئيسة ديلا روسيف؛ وحزب الحركة الديمقراطية البرازيلية (PMDB، وسط)، الحليف الرئيسي لحزب العمال في الحكومة ومجلس الشيوخ ومجلس النواب؛ من الحزب التقدمي (الحزب الشعبي، على اليمين)، بزعامة حاكم ساو باولو السابق، باولو مالوف. لكن لم يذكر النائب العام الرئيس، ضمن الشخصيات المشتبه بها. ومع ذلك، اعتبر جزء كبير من الجمهور أنه "مسؤول" إن لم يكن "مذنب". لماذا؟ لأنها كانت وزيرة الطاقة، الوزارة الإشرافية في بتروبراس، ثم رئيسة ديوان الرئيس لولا وقت الأحداث. وبهذه الصفة، ترأست أيضاً مجلس إدارة شركة بتروبراس. باختصار، بالنسبة للكثيرين، "لا يمكنها ألا تعرف"³¹.

خلال فترة ولايتها الرئاسية الأولى، اكتسبت ديلا روسيف سمعة باعتبارها غير قابلة للفساد، وسرعان ما انفصلت عن الوزراء المشتبه في فسادهم. ومع ذلك، فقد ترددت لفترة طويلة قبل أن تطلب من صديقتها المقربة غراسا فوستر، ترك منصبها على رأس شركة بتروبراس، عندما تزعمت صورتها بسبب حجم الفضيحة. تسببت الفضيحة في ضرر اقتصادي طال العديد من الشركات مثل شركات CAC40 البرازيلية التي تأثرت، في وقت يعاني فيه الاقتصاد من الركود عملياً. لقد تم تعليق الاستثمارات، وبدا خطر الإفلاس يقترب من هذه الشركات ومصالحها³².

5. فضيحة أوننا أويل (2016)

تورطت شركة Unaoil ومقرها موناكو في فضيحة رشوة واسعة النطاق حيث زُعم أنها عملت كوسيط لرشوة المسؤولين في الدول المنتجة للنفط نيابة عن شركات النفط الكبرى المتعددة الجنسيات. وتورط في هذه الفضيحة، شركات ومسؤولين في عدة دول. في قائمة الشركات الكبرى في العالم، لا يمكن رؤية Unaoil في أي مكان. ولكن خلال الجزء الأكبر من العقدين الماضيين، [قامت الشركات العائلية في موناكو](#) بإفساد صناعة النفط العالمية بشكل منهجي، حيث قامت بتوزيع رشاوي بملايين الدولارات نيابة عن الشركات العملاقة بما في ذلك سامسونج، ورولز رويس، وهاليبرتون، وشركة لايتون القابضة الأسترالية. في مارس 2016، [فتح مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة](#) تحقيقاً جنائياً في أنشطة شركة Unaoil ومسؤوليها وموظفيها ووكلائها، فيما يتعلق بجرائم الرشوة والفساد و/أو غسيل الأموال المشتبه بها. في الأول من أبريل 2016، داهمت الشرطة في موناكو المقر الرئيسي لشركة أوننا أويل ومنازل

³¹ Paulo A. Paranagua, Comprendre le scandale Petrobras qui secoue le Brésil, Le Monde, 9 Mars 2015. https://www.lemonde.fr/ameriques/article/2016/03/05/comprendre-le-scandale-petrobras-qui-secoue-le-bresil_4590174_3222.html

³² Le Monde. 2015.

مديرها التنفيذيين. وقالت [حكومة موناكو في بيان](#) إنها تساعد السلطات البريطانية في التحقيق في "فضيحة الفساد الواسعة" التي كشفت عنها فيرفاكس ميديا وهافينغتون بوست. وأضاف البيان أن العديد من كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركة تم استجوابهم في الفترة ما بين 29 و30 مارس/آذار 2016، وتم تفتيش منازلهم ومقراتهم بناء على طلب عاجل من مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في بريطانيا (BSFO). تم إجراء عمليات البحث والمقابلات بحضور ضباط BSFO وتم استخدام العناصر التي تم جمعها أثناء البحث من قبل BSFO في تحقيقاتهم. وكشفت شركة Fairfax Media يوم الخميس 31 مارس 2016، أن الشرطة البريطانية تعاونت مع الشرطة الفيدرالية الأسترالية ووزارة العدل الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي للتحقيق في المخبأ الهائل لرسائل البريد الإلكتروني التي استند إليها تقريرهم المشترك³³.

مع ظهور المزيد من المعلومات حول هذه الفضيحة، لم تقتصر تداعيات مثل هذه التحقيقات الدولية على شركة Unaoil، الشركة الفاسدة من خلال التلاعب بالصفقات، بل شملت أيضاً عدداً من الشركات الأمريكية والبريطانية والأسترالية والهولندية والإيطالية وغيرها. بعد تحقيق دام ستة أشهر عبر قارتين، تمكنت Fairfax Media و The Huffington Post من الكشف عن أنه تم منح عقود حكومية بمليارات الدولارات كنتيجة مباشرة لرشاوي مدفوعة نيابة عن شركات بما في ذلك أيقونة بريطانيا رولز رويس، والعملق الأمريكي هالبرتون، والأسترالية. لايتون هولدنجز والشركتان الكوريتان الثقيلتان سامسونج وهيونداي. وقد ركز التحقيق على شركة Unaoil، التي تديرها عشيرة أحساني التي تعمل في مجال الطائرات النفاثة. أدت سلسلة من الاجتماعات السرية والمكالمات الهاتفية إلى حصول المراسلين الاستقصائيين على مئات الآلاف من رسائل البريد الإلكتروني والوثائق المسربة الخاصة بعائلة الإحساني. وكشف هذا الكنز كيف يتعاملون مع الملوك، ويحتفلون، ويسخرون من وكالات مكافحة الفساد، ويديرون شبكة سرية من الوسطاء في جميع أنحاء الدول المنتجة للنفط في العالم.³⁴

6. فساد النفط في نيجيريا

واجهت نيجيريا، إحدى أكبر الدول المنتجة للنفط في أفريقيا، العديد من قضايا الفساد المرتبطة بالنفط. ويشمل ذلك التزويد بالوقود بشكل غير قانوني، حيث يتم سرقة النفط مباشرة من خطوط الأنابيب، والحالات التي اختلس فيها السياسيون والمسؤولون الأموال المخصصة للشعب. تعد فضيحة نفط مالابو، التي تنطوي على بيع كتلة النفط OPL 245، واحدة من أبرز القضايا، مع مزاعم بدفع مبالغ ضخمة كرشاوي للسياسيين والوسطاء. وقد تضمنت فضيحة مالابو تحويل نحو 1.1 مليار دولار من شركتي شل وإيني عبر الحكومة النيجيرية إلى حسابات يسيطر عليها الوزير السابق إيتيتي. ومن حسابات الوزير السابق، يقول ممثلو الادعاء إن حوالي نصف الأموال (520 مليون دولار) ذهبت إلى حسابات الشركات التي يسيطر عليها علي أبو بكر، وهو وسيط معروف في نيجيريا بأنه مالك شركة AA للنفط. ويشتهر محققون ونشطاء في مجال مكافحة الفساد في أنه واجه كبار المسؤولين في إدارة جودلاك جوناثان بالإضافة إلى مسؤولين في شركتي شل وإيني. تمت الموافقة على الصفقة في عام 2011 من قبل جوناثان من خلال بعض وزراء حكومته، وكانت الأموال عبارة عن دفعة مقابل OPL 245، وهي واحدة من أغنى الكتل النفطية في نيجيريا.³⁵

ظلت الموارد النفطية لترخيص OPL 245 غير مطورة منذ بدء الخلافات. وبدأت إيني إجراءات تحكيم دولية ضد نيجيريا في سبتمبر/أيلول، زاعمة أن الحكومة انتهكت التزاماتها برفضها السماح للشركة بتطوير الترخيص، الذي انتهى في مايو/أيار 2012. في العام 2020، ذكرت صحيفة بريميموم تايمز كيف قامت نيجيريا بتعقب وإيقاف الطائرة

³³ <https://www.iraq-businessnews.com/2016/04/04/expert-blogger-ahmed-mousa-jiyad-on-unaoil-corruption-scandal/>

³⁴ <https://www.theage.com.au/interactive/2016/the-bribe-factory/day-1/the-company-that-bribed-the-world.html>

³⁵ Oladeinde Olawoyin, MALABU SCANDAL: Dan Etete hails Italian verdict, says he has no case to answer in Nigeria, [Premium Times](#), March 23, 2021.

الخاصة الفاخرة التي اشتراها إيتيتي، بزعم أنها تحمل بعض عائدات صفقة نفط مالابو OPL245 البالغة مليار دولار. ويعتقد أن إيتيتي، البالغ من العمر الآن 75 عاماً، يقسم وقته بين دبي وفرنسا. وبعد فشلها في تأمين عودته لمحاكمته، أصدرت نيجيريا [مذكرة اعتقال](#) بحقه في وقت سابق من العام 2020، حيث قيل إن السلطات تسعى إلى تسليمه. مثل الرئيس السابق جودلاك جوناثان ومسؤولين آخرين يُزعم أنهم شاركوا في الصفقة، نفى إيتيتي باستمرار ارتكاب أي مخالفات ورفض هذه المزاعم ووصفها بأنها "دعاية سياسية"³⁶.

7. التقاضي في الإكوادور وشيفرون (تكساكو)

خاضت مجموعات السكان الأصليين في الإكوادور معركة قانونية طويلة الأمد مع شركة شيفرون بشأن التلوث البيئي في غابات الأمازون. ويزعم المدعون أن شركة تكساكو، التي استحوذت عليها شركة شيفرون في عام 2001، ألقت مليارات الجالونات من مياه الصرف الصحي السامة في الأنهار والحفر، مما أدى إلى أزمات بيئية وصحية للمجتمعات المحلية.

قبل ثماني سنوات، في فبراير/شباط 2011، أصدرت محكمة مقاطعة سوكومبيوس حكماً تاريخياً في القضية المعروفة باسم لاغو أجريو ضد شركة النفط شيفرون-تكساكو، وحكمت عليها بدفع 9500 مليون دولار بتهمة تلويث منطقة الأمازون خلال عملياتها هناك بين عامي 1964 و1992. ولكن منذ ذلك الحين، لم يتمكن النظام القضائي الإكوادوري من تنفيذ الحكم. والأكثر من ذلك أن الحكومة الإكوادورية هي التي يتعين عليها الآن، نتيجة للدعوى القضائية الدولية التي رفعتها شركة شيفرون بموجب النظام العالمي لحماية الاستثمار، أن تدفع للشركة تعويضات بملايين الدولارات. كما أمرت محكمة التحكيم التي قبلت الدعوى وأصدرت الحكم لصالح الشركة، الإكوادور بإلغاء الحكم الصادر عن محكمة سوكومبيوس، والذي تعتبره غير قانوني.

في ضوء هذا الوضع، ندد اتحاد الأشخاص المتضررين من عمليات تكساكو-شيفرون (UDAPT) في الإكوادور - المدعي في قضية لاغو أجريو - بقرار هيئة التحكيم، واتهمها بتجاوز حقوق المجتمعات المتضررة من خلال فرض حق الشركة في الأرباح. وحذر الاتحاد من أنه إذا تم تنفيذ قرار المحكمين، فإن ذلك سيشكل سابقة خطيرة للغاية في الكفاح العالمي لحماية البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان³⁷.

قضية شيفرون في الإكوادور، إلى جانب الجرائم البيئية والاجتماعية الأخرى التي تتورط فيها شركات متعددة الجنسيات - بدءاً من الانهيار الأخير لسدود نفايات التعدين السامة التابعة لشركتي فالي وبّي إتش بي في البرازيل، إلى قمع وتجريم المجتمعات وحتى قتل المدافعين عن البيئة، مثل قضية قتل بيرتا كاسيريس التي لم يتم حلها بعد في هندوراس - تسلط الضوء على الحاجة إلى صك دولي ملزم قانوناً لوضع حد للإفلات من العقاب الذي تعمل به الشركات، ولتقديم ضمانات كافية للمجتمعات التي تقاوم وتحمي الأرض. كما ينبغي أن يتيح هذا الصك إمكانية مقاضاة الشركات أمام المحاكم الدولية وجعلها تستجيب لجرائمها، وكذلك ضمان وصول المجتمعات المتضررة إلى العدالة والتعويض بشكل فعال³⁸.

تسلط هذه الحالات الضوء على التعقيدات والتحديات التي تواجه صناعة النفط، حيث تتقاطع في كثير من الأحيان مبالغ هائلة من المال والمصالح الجيوسياسية. وهي تؤكد على أهمية الرقابة التنظيمية القوية، وحوكمة

³⁶ Premium Times, March 23, 2021.

³⁷ Aldo Orellana Lopez, Chevron VS Ecuador: International arbitration and corporate impunity, Open democracy, March 27, 2019. <https://www.opendemocracy.net/en/democraciabierta/chevron-vs-ecuador-international-arbitration-and-corporate-impunity/>

³⁸ Open democracy, March 27, 2019.

الشركات، والشفافية في ضمان السلوك الأخلاقي في هذا القطاع. عندما تقوم شركة نفط أجنبية بعقد التنقيب والاستخراج وتحديد الكميات، فقد تتاح لها فرصة الغش والتلاعب لتطوير حصتها من الأرباح، ما هي التكتيكات التي يمكن أن تقوم بها الشركة؟

ثالثاً: آليات مكافحة التلاعب التي على الدولة المضيفة استخدامها

إن مكافحة التلاعب وضمن عمل شركات النفط الأجنبية بشكل أخلاقي وشفاف أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدول المضيفة لتحقيق الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية. اللافت أن غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية، وتعتمد على النفط مصدراً رئيساً في اقتصادها، وإعداد موازنتها العامة، وهنا مكمّن الخطورة الشديد. حيث ستكون هذه الدول الأكثر تضرراً من سياسات التلاعب التي تعتمدها شركات الاستثمار الكبرى، والتي قد تشكل أزمة لدى كثير من الدول النفطية، التي تبني موازنتها على النفط والغاز. لذلك أصبحت هذه الدول مجبرة على إيجاد حلول سريعة لمواجهة هذه السياسات المجحفة، وذلك باتخاذ العديد من الاستراتيجيات والتدابير التي يمكن للدول المضيفة لشركات النفط الكبرى استخدامها:

1. إطار تنظيمي قوي

يعني وضع أنظمة واضحة وشاملة للتحكم في عمليات التنقيب والاستخراج وإعداد التقارير. ويشمل ذلك المعايير البيئية وبروتوكولات السلامة ومتطلبات إعداد التقارير المالية. غالباً ما يُشار إلى الفساد في تنظيم صناعة النفط على أنه منتشر. ويعتبر أيضاً عنصراً مهماً في "لعنة الموارد"، حيث تفشل البلدان الغنية بالموارد في استخلاص فوائد الرعاية الاجتماعية من مواردها الطبيعية. تعتبر نظريات "لعنة الموارد" مهمة في فهم التحديات الأساسية التي تواجه البلدان الغنية بالنفط. إن فهمنا لكيفية تأثير الفساد فعلياً على القرارات المهمة في صناعة النفط محدود ومع ذلك ليس لدى صانعي السياسات سوى معلومات غير دقيقة حول أهم مجالات المخاطر. لا بد من القيام باستكشاف أولي لموضوع الفساد الكبير في تنظيم النفط. ثم التركيز على كيف ولماذا يمكن للفساد أن يشوه أو يمنع التنظيم الفعال لقطاع النفط، وتقديم مقترحات بأنه على الرغم من أهمية المبادرات التطوعية وبرامج بناء القدرات في معالجة الفساد، إلا أنها لا ينبغي أن تحل محل إنشاء لوائح تنظيمية رسمية ترعاها الدولة³⁹.

2. عملية تعاقد شفافة

يعني التأكد من أن العقود المبرمة⁴⁰ مع شركات النفط الأجنبية يتم التفاوض بشأنها بشفافية مع إتاحتها للعامة. وهذا يسمح بالتدقيق العام ويقلل من فرص الصفقات الفاسدة. يحلل [موجز السياسات](#) الصادر عن المبادرة

³⁹ Farouk Al-Kasim, Tina Søreide, Aled Williams, Grand corruption in the regulation of oil, Anti-Corruption Resource Center (U4), 2008.

⁴⁰ أنواع العقود المختلفة المستخدمة في تجارة النفط

1- المزارع الخارجية والمزارع الإضافية (تجارة الآبار)

2- اتفاقيات التشغيل المشتركة.

3- اتفاقيات أخرى. 3.1 اتفاقيات دعم الآبار. 3.2 اتفاقيات الاستكشاف والتطوير المشتركة. 3.3 اتفاقيات العطاءات. 3.4 اتفاقيات الشراء أو الاستحواذ. 3.5

اتفاقيات الخيارات الزلزالية. 3.6 اتفاقيات تبادل الإيجار.

- [العقود المستخدمة في صناعة النفط والغاز](#)

تنقسم عقود خدمات النفط والغاز عموماً إلى شكلين: عقود الخدمة النقية وعقود خدمة المخاطر. وتختلف هذه النماذج في نطاقها، وإلى حد ما، في الأطراف المحتملة التي قد تدخل فيها.

- [عملية الشراء في صناعة النفط والغاز](#)

تتضمن المشتريات في صناعة النفط والغاز شراء معدات الحفر وآلات الحفر والآلات الأخرى المستخدمة في التنقيب عن النفط والغاز. قد تشمل العملية أيضاً نقل المنتج أو معالجته أو تخزينه.

- [الأنواع الثلاثة الرئيسية لعقود التوريد](#)

تشمل الأنواع الرئيسية لعقود الشراء ما يلي: عقود ذات أسعار ثابتة، العقود القابلة لاسترداد التكلفة، وعقود الوقت والمواد.

- العقود الآجلة للنفط هي عقود مالية يتفق فيها المشتري والبائع على تداول عدد محدد من براميل النفط بسعر ثابت محدد لتاريخ مستقبلي. تمنح العقود الآجلة للنفط الخام المشتري التزاماً بشراء السوق الأساسية، والبائع التزاماً بالبيع عند انتهاء العقد أو قبله.

البنانية للنفط والغاز في 2019⁴¹، عملية التعاقد من الباطن في قطاع النفط والغاز اللبناني الناشئ من منظور الشفافية. يشير التقرير الى أنّ احتمال انخراط المقاولين من الباطن في ترتيبات تعاقدية فاسدة، بعيداً عن التدقيق الحكومي أو العام، مرتفع بشكل خاص في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة ومنظمات المجتمع المدني غير الفعالة. وتشمل الأمثلة على هذه الترتيبات الفاسدة منح العقود للشركات التي يمتلك فيها الأشخاص المكشوفون سياسياً حصصاً بشكل مباشر أو غير مباشر. ومثال آخر هو احتمال استبعاد الموردين المؤهلين من التنافس على العقود من أجل إفادة مقاولين محددين من الباطن. وفي هذه الحالات، لا يفقد المواطنون الفوائد الاقتصادية المباشرة للموارد الطبيعية بلدهم فحسب، بل يمكن أن يعانون أيضاً من تباطؤ النمو الاقتصادي وتدهور سيادة القانون على المدى الطويل.

يستعرض [موجز السياسات](#) الإطار التنظيمي للتعاقد من الباطن في قطاع النفط والغاز اللبناني. ويقدم توصيات تهدف إلى حماية لبنان بشكل أفضل من مخاطر الفساد المرتبطة بمنح العقود للمقاولين من الباطن. حتى يومنا هذا، لا يوجد سوى عدد قليل جداً من المعايير الدولية فيما يتعلق بالتعاقد من الباطن في حد ذاته. وفي مواجهة ندرة المعايير الدولية، يستعرض هذا الموجز أفضل الممارسات الدولية المطبقة على التعاقد في مجال النفط والغاز ويضع قائمة مقترحة لأفضل الممارسات في التعاقد من الباطن. كما يقيّم موجز السياسات حوكمة التعاقد من الباطن في قطاع النفط والغاز اللبناني في ضوء تلك القائمة.

في هذا المجال تبرز ثلاث أدوات قانونية في الإطار التنظيمي اللبناني للتعاقد من الباطن في مجال النفط والغاز، حيث:

- يوفر قانون الموارد البترولية البحرية (OPRL) لعام 2010 الإطار القانوني العام الذي بموجبه تتعاقد الحكومة اللبنانية مع شركات النفط لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز.
- تعد OPRL أيضاً الأداة الرئيسية التي تمكن شركات النفط من الدخول في اتفاقيات مع المقاولين من الباطن.
- لائحة الأنشطة البترولية ('PAR') لعام 2013 وهو مرسوم تنفيذي يحدد بشكل أكبر حقوق والتزامات الأطراف المشاركة في التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما، بما في ذلك المقاولين من الباطن.

يضع موجز السياسات جملة من التوصيات، فعلى سبيل المثال، يتعين على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في الأنشطة البترولية التعاون مع الحكومة اللبنانية لمنع الفساد ولا يجوز لها الانخراط في أي نشاط يمكن تفسيره على أنه فساد (المادة 162 من لائحة PAR). وبالمثل، كل صاحب حق مكلف بإخطار هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان (LPA) بأي ترتيب أو اتفاق سيتم إبرامه فيما يتعلق بالأنشطة البترولية التي يكون لصاحب الحق أو الشركة التابعة له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، يمكن أن تكون معقولة، أو من المتوقع أن تتعارض مع مصالح الدولة (المادة 42 من قانون حماية البيئة). ومع ذلك، يُظهر [موجز السياسات](#) أنه يمكن، بل ينبغي، بذل المزيد من الجهود لتقليل مخاطر الفساد في التعاقد من الباطن ولضمان مساهمة قطاع النفط والغاز بشكل فعال في تنمية لبنان. ولتحقيق هذه الغاية، فإنه يسلب الضوء على جوانب عديدة من قانون الإدارة العامة واتفاقية حماية البيئة التي ينبغي إعادة النظر فيها لتعزيز الشفافية والرقابة العامة على التعاقد من الباطن. ولحسن الحظ، لا تفرض OPRL أي قيود قانونية على تعزيز الشفافية في التعاقد من الباطن من خلال المراسيم التنفيذية وتعديلات اتفاقية حماية البيئة. وبالتالي، يمكن وضع الإصلاحات المقترحة موضع التنفيذ دون المرور بعملية تشريعية شاقة.

- العقود الآجلة للنفط الخام في بورصة نيويورك التجارية (NYMEX) هي العقود الآجلة الأكثر تداولاً في العالم على سلعة مادية. ونظراً للسيولة الممتازة وشفافية الأسعار، يتم استخدام العقد كمعيار رئيسي للتسعير الدولي.

⁴¹ Transparency: Reinforcing Transparency in Subcontracting in the Lebanese Oil and Gaz Sector, 4/1/2019. <https://logi-lebanon.org/KeyIssue/reinforcing-transparency-in-subcontracting-lebanese-oil-gas-sector-2018>.

يوصي موجز السياسات بتعديل الإطار التنظيمي للتعاقد من الباطن في قطاع النفط والغاز اللبني لتحقيق الأهداف التالية:

- السماح لجميع الموردين المحتملين بالمشاركة في عملية تقديم العطاءات التنافسية دون أي قيود طالما تم استيفاء متطلبات المقاولين.
- ضمان الدعاية للمالكين المستفيدين من المقاولين من الباطن وإمكانية الوصول إلى العقود الممنوحة.
- التقليل من مخاطر الفساد عن طريق استبعاد أصحاب المناصب العامة الذين قد تؤدي مشاركتهم في عملية التعاقد من الباطن إلى تضارب المصالح.
- مراقبة التزامات المعاملة التفضيلية في منح العقود وحل أي نزاع يتعلق بها بكفاءة.

3. عمليات التدقيق المنتظمة

إجراء عمليات تدقيق منتظمة ومفاجئة لعمليات الشركة النفطية والبيانات المالية والبيانات المبلغ عنها، إضافة إلى إشراك مدققين دوليين خارجيين عند الضرورة لضمان الحياد.

4. القياس الفعال

تعني هذه الآلية، تنفيذ أحدث أنظمة القياس في مواقع الاستخراج لقياس كمية النفط أو الغاز التي يتم إنتاجها بدقة، وهذا يساعد في منع الاحتيال في القياس.⁴²

5. بناء القدرات

الاستثمار في التدريب وبناء القدرات للمسؤولين الحكوميين والمنظمين والهيئات الرقابية وهذا يضمن أن يكون لديهم المعرفة والمهارات اللازمة لرصد وتنظيم الصناعة بشكل فعال.⁴³

6. حماية المبلغين عن المخالفات

نظرا لخطورة المعلومات التي يمكن للمبلغين الادلاء بها، وانعكاسها على العملية برمتها، وجب على الدولة المضيفة إنشاء حماية قوية للمبلغين عن المخالفات لتشجيع الأفراد على التقدم بمعلومات حول الممارسات الخاطئة دون خوف من الانتقام.⁴⁴

7. التعاون الدولي

يسمح التعاون الدولي للدولة المضيفة بالانفتاح على الدول المنتجة والتي لها تجارب مهمة في مجال النفط والغاز، كما يتيح لها التعاون مع الدول الأخرى وخاصة المنظمات الدولية (منظمة الدول المصدرة للنفط/أوبك) والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الأقطار العربية للدول المصدرة للنفط، تبادل أفضل الممارسات والمعلومات والمعالجة المشتركة للقضايا العابرة للحدود.

⁴² Metering and Measurement of Oil and Gas and How It Works, July 30, 2019. <https://ifsolutions.com/metering-and-measurement-of-oil-and-gas-how-it-works/>

⁴³ Standards Pertaining to the Estimating and Auditing of Oil and Gas Reserves Information, 2019.

⁴⁴ Have you witnessed financial fraud at the fossil fuel company or auditing firm where you work? The National Whistleblower Center. <https://www.whistleblowers.org/combatting-fraud-in-the-oil-and-gas-industry/>

8. المشاركة المجتمعية

تعني المشاركة مع المجتمعات المحلية، وخاصة تلك المتضررة بشكل مباشر من العمليات النفطية، لتفعيل الوعي بمخاطر التلوث العام الذي قد تتسبب فيه بعض الشركات سواء كان ذلك عمداً أو غير عمد. في هذا الإطار من الممكن أن تكون مدخلاتهم ومراقبتهم مهمة وفعالة لضمان عمل الشركات بشكل مسؤول.

9. العقوبات والجزاءات

من الضروري أن تمتلك الدولة المضيفة ترسانة قوانين حديثة ومتطورة، قادرة على ردع أي نوع من أنواع التلاعب بمصالحها النفطية، وبالتالي تطبيق عقوبات صارمة على الشركات التي يثبت عليها مخالفة الأنظمة أو العقود. يمكن أن يشمل ذلك الغرامات أو إلغاء التراخيص أو اتخاذ إجراءات جزائية بحق المخالفين والمتهكّن بنود الاتفاقات.

10. مبادرات الشفافية

المشاركة في مبادرات الشفافية الدولية مثل [مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية \(EITI\)](#)، التي تعزز الإدارة المفتوحة والخاضعة للمساءلة للموارد الطبيعية.

11. تعزيز الأنظمة القضائية

التأكد من أن القضاء مستقل وقادر على التعامل مع القضايا المعقدة المتعلقة بصناعة النفط، وهذا من شأنه أن يردع الشركات عن الانخراط في الممارسات الخاطئة إذا علمت أنه يمكن محاسبتها قضائياً. تستثمر الشركات التي تعمل في مجال النفط والغاز رؤوس أموال كبيرة، وبالتالي تعد المنازعات التي تظهر في هذا النشاط من أهم المخاطر التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي مشروع يتعلق بالطاقة الدولية (النفط). إذ يتحتم على أطراف العلاقة الاستثمارية في مجالي النفط والغاز، ومنذ بداية الصفقة، إدارة تلك المخاطر بشكل واضح، وعليه تحرص أطراف العقد عند صياغة بنوده على وضع آلية لتسوية المنازعات وسواء كانت هذه الأطراف شركات أو أفراد أو حكومات، وخصوصاً إن الشركات الأجنبية لا يكون لديها الرغبة في اللجوء إلى المحاكم الوطنية لعدم الثقة في حيادية القضاء الوطني. قد تحدث المنازعات بين الشركة المستثمرة وبين الدولة المستضيفة عندما تقوم الشركة المستثمرة بالتلاعب في بعض بنود الاتفاق، أو عدم الالتزام بها، أو تقوم بأحداث تغييرات كبيرة في شروط الصفقة الأصلية. وسواء كان موضوع العقد تقاسم الإنتاج بين الشركة المستثمرة وبين الدولة المستضيفة أو عقد استخراج أو عقد تقديم خدمات، يمكن في حال وقوع النزاع اللجوء إلى التحكيم الدولي. لكن هل يحقق اللجوء إلى التحكيم في المنازعات المتعلقة بعقود الاستثمار النفطي النجاح المنشود؟ تتطلب الإجابة عن هذا السؤال البحث في تحديد تعريف التحكيم⁴⁵، ووجوده كشرط في بنود الاتفاقيات وعقود الاستثمار في مجال النفط والغاز.

12. التقارير العامة

مطالبة الشركات بنشر تقارير منتظمة ومفصلة عن عملياتها وأموالها وإجراءاتها البيئية والجوانب الأخرى ذات الصلة. وهذا يسمح بالتدقيق العام والمساءلة.

13. تعاون أصحاب المصلحة

تعزيز التعاون بين الوكالات الحكومية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والشركات نفسها، حيث يمكن أن يؤدي هذا النهج متعدد أصحاب المصلحة إلى تحسين المراقبة والمساءلة.

⁴⁵ سعد حسين عبد ملجم، دور التحكيم في تشجيع الاستثمار النفطي، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد (30)، 3، 2021.

14. الحد من الاحتكارات وتشجيع المنافسة

تشجيع المنافسة في القطاع من خلال تجنب الممارسات الاحتكارية، حيث يمكن أن تؤدي المنافسة إلى ممارسات أفضل لأنها ستشجع الشركات على السعي لتحقيق التفوق على بعضها البعض في الكفاءة والمسؤولية.

من خلال تنفيذ هذه التدابير والآليات، والحفاظ على اليقظة، تستطيع الدول المستضيفة لشركات الاستثمار الكبرى في مجال التنقيب والاستخراج للنفط والغاز، ضمان استفادتها بشكل عادل من مواردها الطبيعية مع تقليل مخاطر التلاعب والممارسات غير الأخلاقية من قبل شركات النفط الأجنبية.

الخاتمة: التوصيات

1. يجب على الحكومات والهيئات التنظيمية وضع مبادئ توجيهية واضحة وموحدة لكيفية تقدير الشركات لاحتياطياتها والإبلاغ عنها، لضمان قدر أكبر من الدقة في التقارير الاحتياطية وتقليل فرص الإبلاغ الخاطئ، سواء كان مقصوداً أو عرضياً.
2. إجراء عمليات تدقيق منتظمة لتقديرات احتياطي الشركة المستثمرة التي تم التعاقد معها من قبل الدولة المضيفة، ويمكن القيام بذلك عن طريق شركات خارجية أخرى مستقلة تتمتع بالخبرة في تقدير الاحتياطيات.
3. حماية الموظفين الذين يتقدمون بمعلومات حول التقارير الخاطئة أو الممارسات الخاطئة الأخرى.
4. استخدام الشفافية بشأن الأساليب والبيانات الخاصة بتقدير الاحتياطيات.
5. تنفيذ عقوبات صارمة على الشركات والمدبرين التنفيذيين الذين يتبين أنهم قاموا بالإبلاغ عن احتياطيات خاطئة عن عمد، أو تورطوا في شبهات فساد، أو انتهكوا بنود الاتفاق مع الدولة المضيفة.
6. تعزيز المنظومة القضائية لتكون قادرة على التعامل مع القضايا المعقدة المتعلقة بصناعة النفط، وهذا من شأنه أن يردع الشركات عن الانخراط في الممارسات الخاطئة إذا علمت أنه يمكن محاسبتها قضائياً.
7. التأكد من أن المهنيين المشاركين في تقدير الاحتياطي مدربون جيداً ويتملكون أفضل المهارات في مجال النفط والغاز.
8. التواصل مع المساهمين والمستثمرين وعامة الناس للتأكيد على أهمية الإبلاغ الدقيق عن حجم الاحتياطيات.
9. تكليف الشركات بتحديث تقديراتها الاحتياطية بانتظام بناءً على البيانات الجديدة أو التغيرات في الظروف الاقتصادية.
10. تشجيع استخدام التقنيات والمنهجيات التكنولوجية المتقدمة لتقدير الاحتياطي بشكل أكثر دقة.
11. التعاون مع الهيئات الدولية والدول الأخرى لمشاركة أفضل الممارسات ووضع معايير عالمية لإعداد التقارير الاحتياطية.

- 1-Philip Saure, Swiss National Bank, Misreporting of Natural Resources Reserves, May 2008.
<https://www.nytimes.com/2004/07/03/business/shell-says-overstated-reserves-led-to-exaggerated-profits.html>
- 2-Heather Timmons, El Paso says Reserves May Have Been Falsified, The New York Times, May 4,2004.
<https://www.nytimes.com/2004/05/04/business/el-paso-says-reserves-may-have-been-falsified.html>
<https://www.sec.gov/Archives/edgar/data/6769/000119312512086217/d267154dex991.htm>
- 3-Chris McGreal,Big oil and gas kept a dirty secret for decades. Now they may pay the price, The Guardian, June, 24,2021
- 4-Geoffrey Supran, PHD History of Science, Harvard University, Assessing Exxon Mobil`s climate change communications,1979.
- 5-<https://www.theguardian.com/environment/2021/jun/30/climate-crimes-oil-and-gas-environment>
- 6-Illegal hydrocarbon exploration and drilling by Turkey in the Eastern Mediterranean written answer E-003507/2020, to the Commission, Rule 138),Dimitrios Papadimoulis (GUE/NGL), Stelios Kouloglou (GUE/NGL), Konstantinos Arvanitis (GUE/NGL), Alexis Georgoulis (GUE/NGL), Elena 11.6.2020 Kountoura (GUE/NGL), Petros Kokkalis (GUE/NGL)..
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-9-2020-003507_EN.html.
- 7-Byron Dela Rosa, Profit Shifting and Manipulation, Syracuse University, Spring 5-2016.
- 8-Shafik Hebous, Dinar Prihardini, and Nate Vernon, Excess Profit Taxes: Historical Perspective and Contemporary Relevance, 187*IMF Working Papers* describe research in progress by the author(s) and are published to elicit comments and to encourage debate,2022.
- 9-The Advantages of Owning Oil and Gas Royalties, DW Energy Group, March 18, 2023.
- 10-Shell in trouble over alleged oil theft, fraudulent metering, February 27, 2021.
<https://sweetcrudereports.com/shell-in-trouble-over-alleged-oil-theft-fraudulent-metering/>
- 11-Bribery in the Oil and Gas Industry: The Panalpina Bribery Scandal, NWC, National Whistleblower Center. <https://www.whistleblowers.org/bribery-in-the-oil-and-gas-industry/>
- 12-GREG MCFARLANE, Introduction to Trading in Oil Futures, Investopedia, March,4, 2021.
- 13-High Risk of Fraud in the Oil and Gas Industry, National Whistleblower Center.
- 14-Illegal Oil Bunkering [in Nigeria](#), Implication on Economic Growth and development.
- 15-Adishi, Eric (Ph.D) & Hunga, Michael Oluwagbenga ,Oil Theft, Illegal Bunkering and Pipeline Vandalism: It`s Impact on Nigeria Economy, 2015 - 2016 , International Journal of Economics and Business Management. Vol. 3 No. 2 2017.
- 16-Christopher Helman, Shell Shocked, Forbes, jul 28,2006.
<https://www.forbes.com/forbes/2006/0814/092.html?sh=6c80527f698f>
- 17-Mark Tran, Shell fined over reserves scandal, The Gardian, 29 Jul 2004.
<https://www.theguardian.com/business/2004/jul/29/oilandpetrol.news>
- 18-[Deepwater Horizon](#) – BP Gulf of Mexico Oil Spill
.Oil Spill | Gulf of Mexico | April 2010 :19-[Deepwater Horizon](#)
- 20-Paulo A. Paranagua, Comprendre le scandale Petrobras qui secoue le Brésil, Le Monde, 9 Mars 2015.
https://www.lemonde.fr/ameriques/article/2016/03/05/comprendre-le-scandale-petrobras-qui-secoue-le-bresil_4590174_3222.html
- 21-<https://www.iraq-businessnews.com/2016/04/04/expert-blogger-ahmed-mousa-jiyad-on-unaoil-corruption-scandal/>
- 22-<https://www.theage.com.au/interactive/2016/the-bribe-factory/day-1/the-company-that-bribed-the-world.html>

- 23-Oladeinde Olawoyin, MALABU SCANDAL: Dan Etete hails Italian verdict, says he has no case to answer in Nigeria, [Premium Times](#), March 23,2021.
- 24-Aldo Orellana Lopez, Chevron VS Ecuador: International arbitration and corporate impunity, Open democracy, March 27, 2019. <https://www.opendemocracy.net/en/democraciaabierta/chevron-vs-ecuador-international-arbitration-and-corporate-impunity/>
- 25-[Farouk Al-Kasim](#), [Tina Søreide](#), [Aled Williams](#), Grand corruption in the regulation of oil, Anti-Corruption Resource Center (U4),2008.
- 26-Transparency: Reinforcing Transparency in Subcontracting in the Lebanese Oil and Gaz Sector, 4/1/2019. <https://logi-lebanon.org/KeyIssue/reinforcing-transparency-in-subcontracting-lebanese-oil-gas-sector-2018>.
- 27-Metering and Measurement of Oil and Gas and How It Works, July 30, 2019. <https://ifsolutions.com/metering-and-measurement-of-oil-and-gas-how-it-works/>
- 28- [Standards Pertaining to the Estimating and Auditing of Oil and Gas Reserves Information](#), 2019.
- The 29-[Have you witnessed financial fraud at the fossil fuel company or auditing firm where you work?](#) National Whistleblower Center. <https://www.whistleblowers.org/combating-fraud-in-the-oil-and-gas-industry/>
